

النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة - الصين أنموذجاً - 1991-2016

عاهد مسلم المشاقبة، صابيل فلاح مقداد*

ملخص

هدفت الدراسة إلى إبراز مكانة الصين كقوى فاعلة ومؤثرة في الساحة الدولية، واستخدمت الدراسة منهج تحليل النظم نظراً لقدرة هذا المنهج على تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه الصين وتغير في ملامح مستقبل النظام الدولي في ظل تنامي قوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية.

- وأجابت الدراسة عن السؤال المحوري للدراسة. ما دور الصين في النظام الدولي الجديد في ظل ما تمتلكه من المقومات ولعب ذلك الدور؟ وما هو مستقبل النظام السياسي الدولي في ظل بروز الصين كقوى صاعدة؟
وعالجت الدراسة ذلك من الناحية الاقتصادية حيث تشهد الصين معدلات نمو غير مسبقة، وسياسياً حيث انتهت الصين من بناء قوتها الذاتية والإقليمية، وتسعى جاهدة منذ سنوات في بناء مكانتها الدولية، وهي من القوى المرشحة للمساهمة في إمكانية تغيير شكل النظام الدولي (العالمي) الجديد.
وخلصت الدراسة،

- بأن الصين استطاعت تأمين موقع على المستويين العالمي والإقليمي بما يتيح أقصى حد ممكن لتنفيذ خطط التحديث والإصلاحات الضرورية.
- إقامة وتطوير تعاون اقتصادي وعلمي وتكنولوجي واسع مع بلدان جنوب شرق آسيا، وآسيا.

الكلمات الدالة: القوى الصاعدة، النظام الدولي (العالمي) الجديد.

المقدمة

ساهمت برسم معالم النظام الدولي الجديد حسب ما أرسى ملامحه الرئيس جورج بوش عام 1991، ولم تكن ملامح هذا النظام واضحة المعالم، الأمر الذي جعل العديد من التساؤلات تُطرح حول ماهية هذا النظام، وهل سنبقى فيه الهيمنة الأمريكية مستمرة أم أن هذا النظام سيسمح بظهور أنظمة متعددة الأقطاب تمتلك من المقومات العسكرية، والاقتصادية، والبشرية ما يؤهلها لأن تلعب أدواراً كبرى على الساحة الدولية. إن مثل هذه التساؤلات جعلت البعض يقدم تفسيرات متباينة، فمنهم من يرى أنه نظام يساعد على توزيع القوة بين الدول التي تمتلك من المقومات العسكرية، ما يجعلها تلعب ذلك الدور في النظام الدولي. ومنهم من يرى أنه يتيح المجال أمام ظهور علاقات ترتبط بها بعض الدول الكبرى، وهذه العلاقات تحقق مصالحها بالدرجة الأولى، وتتوافق مع سياساتها، ورغم أن القوة العسكرية ذات السيادة في هذا النظام؛ إلا أن القوة الاقتصادية أصبحت ذات حضور قوي خاصة إذا ما ظهرت على شكل كتلتين وتحالفات بين الدول الكبرى؛ الأمر الذي سيجعل العالم يسير بخطى ثابتة نحو عالم متعدد الأقطاب.

ورغم أن السيطرة الأمريكية على المشهد الدولي كانت

تعد الصين من الأطراف الدولية الفاعلة في الساحة الدولية بسبب ما تمتلكه من القدرة البشرية والعسكرية والاقتصادية، وهذه المقومات تؤهلها لأداء دور فاعل في الساحة الدولية.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، القطب المقابل للولايات المتحدة في المعادلة الدولية، سياسياً واقتصادياً وأيديولوجياً، راحت الولايات المتحدة تتجه نهج بناء عالم أحادي القطبية، تقرر فيه وحدها مصائر البشر، وكان هوس التغييرات "الديمقراطية" التي جرت في روسيا إثر فشل حركة آب عام 1991 بدعم من أمريكا والغرب، وسيطرت على المشهد الدولي في التسعينيات تداعيات انهيار الاتحاد السوفياتي وانفراط عقد المنظومة الاشتراكية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بموقع الدول العظمى، التي طرحت رؤاها لتسيير شؤون العالم عبر الدعوة إلى ما أطلقت عليه توصيف النظام العالمي الجديدة.

تعتبر حرب الخليج الثانية نقطة التحول الأبرز والتي

* معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية جامعة آل البيت، الاردن. تاريخ استلام البحث 2016/8/15، وتاريخ قبوله 2016/10/26.

النظير، مروراً بتنامي التجانس والثقل الاقتصادي لدى الاتحاد الأوروبي ثم تسارع خطى العولمة التكنولوجية والاقتصادية، ثم يأتي الصعود الصيني في الشؤون العالمية ليمثل منعطفاً هاماً من الاتجاهات الرئيسية، فالصين في هذا النظام العالمي الجديد قد أصبحت لاعباً أكثر مسؤولية على الساحة الدولية، كما رصد لها تفاعل مع عدد متزايد من القضايا على جدول الأعمال الدولية من قبيل مكافحة الإرهاب، والتدهور البيئي الكوني وتأمين الطاقة والجريمة الدولية، وحفظ السلام الدولي وبناء الأمة ومنع الانتشار النووي والصحة العامة واستقرار النظام المالي والدولي.

خاصة وأن النموذج التاريخي الصيني لا يدل على دولة ذات نزعة توسعية؛ إلا أن قاعدة الثقافة السياسية للمجتمع والنخبة الحاكمة في الصين، تشير إلى أن الصين لا تميل لأن تصبح قوة كونية في المدى الزمني المنظور، بمقدار ما تسعى لأن تحقق لنفسها احتراماً دولياً. لكنها لن تتوانى عن السعي إلى تحقيق مركزيتها الإقليمية وتوظيف هذه المركزية الإقليمية. وعلى هذا فإن الصين تسعى لتسخير التقنية المتقدمة لدى الدول الكبرى لصالحها. كما أنها تسعى لإستعادة دورها التاريخي من خلال تطوير متوازن لبنيتها القومية، الأمر الذي سيحقق لها على المدى القصير دوراً إقليمياً مهماً قد يكون مقدماً على الأبعد لدور عالمي.

أولاً: أهمية الدراسة:

وتبرز أهمية الدراسة من ناحيتين:

أولاً: الأهمية العلمية: تتمتع الصين بمقومات متعددة، جعلت منها دولة في مصاف الدول الكبرى، فهي تتمتع بموقع إستراتيجي مهم إقليمياً ودولياً، وهذا انعكس إيجاباً على بقية المقومات التي ساهمت في تكريس دور ريادي للصين، على الساحتين الإقليمية والدولية ومن ذلك القوة البشرية، والاقتصادية، والعسكرية، إضافة إلى عضويتها في مجلس الأمن الدولي وبالتالي تأثيرها في القرارات الدولية.

ثانياً: الأهمية العملية: بدأت الصين تتحرك بشكل كبير، نحو تحقيق دور فاعل في الساحة الدولية في ظل ما تمتلكه من مقومات، وكذلك إتباعها سياسات إصلاحية متنامية، فأصبحت بفضل السياسات المدروسة ثاني أكبر قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة، كذلك تتمتعها بموقع جيوسياسي هام جعلها تتحكم بطرق الملاحة البرية، والبحرية، والجوية. فازدادت مكانتها الاقتصادية على مستوى العالم.

تعدّ الصين من الأطراف الدولية الفاعلة في الساحة الدولية بسبب تأثير العوامل الداخلية والخارجية، التي جعلت منها قوة

واضحة خلال العقدین الأخيرين، إلا أن ذلك لا يعني أن الطموحات الأمريكية كانت تسير بلا عوائق، بل إن القوى الكبرى المتعددة في الساحة الدولية، سعت إلى كبح جماح القوة الأمريكية والحد من انفرادها في الشؤون العالمية، وكان في مقدمة تلك القوة الاتحاد الأوروبي، الذي ظهر بعد نهاية الحرب الباردة عملاقاً اقتصادياً، يملك الكثير من مقومات القوة، حتى عدّ الأقدر على منافسة الولايات المتحدة وتقديم البديل عن القطب السوفياتي، وقد كانت المنطقة العربية ولقرون عدّة بمثابة المختبر الذي وقعت عليه نتائج التفاعلات الدولية المختلفة وكانت قضاياها المصيرية في أحيان كثيرة رهناً بتوازنات القوى العالمية.

وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وخروج دوله من لعب الأدوار الدولية الفاعلة ذات التأثير في مراكز القوى العالمية، تمكنت الولايات المتحدة من كسب تلك المتغيرات في موازين القوى لصالحها وبدأت بتبني الدعوة إلى ما يسمى بالتوجه نحو النظام الدولي الجديد،

وتم تطبيق ذلك التوجه عملياً بالعدوان الأمريكي على العراق، عام 1990، لترسيخ مبدأ تم الانطلاق منه وهو أن القرن الحادي والعشرين قرناً أمريكياً.

ورغم النقد الغربي المستمر للنظام الصيني، إلا أنه استطاع خلال الأزمة الاقتصادية لعام 2008 أن يثبت وجوده في التعامل مع معضلاته التنموية، فقد نمت اقتصاد الصين بشكل لافت، ويعلق البروفيسور البريطاني "مارتين جاكوس"، في مقدمة كتابه متى ستحكم الصين العالم؟ على التغيرات المستقبلية المتوقعة بقوله: "لقد عشنا قرون طويلة في عالم صنعه الغرب وارتبطت الحداثة باسمه، بينما سيكون القرن الواحد والعشرين مختلفاً تماماً، ففي عام 2027 ستتجاوز الصين الاقتصاد الأمريكي لتصبح أكبر اقتصاد عالمي، وسيستمر اقتصادها في الصعود ليتجاوز إنتاجها الإجمالي (70) تريليون في عام 2050م، أي ضعف الاقتصاد الأمريكي في ذلك الوقت، كما أن الصين لا تسير على خطى العولمة الغربية، بل ستشكل العالم بتصوراتها الخاصة والذي يعكسه دراسة تاريخها، فالحضارة الصينية ثرية وقديمة وفي نظامها الرافد، والذي استمر لقرون طويلة، تمحورت جميع ولاياته بأفكار معاصرة لهرمها العرقي السياسي، ولديها إحساس قديم بالتفوق وسينصدم الغرب بحقيقة نظمه ومؤسساته وقيمه التي تزيد من تقدمه، وسيبدأ انتقال القوة الاقتصادية والثقافية من نيويورك ولندن إلى بكين وشنغهاي.

والنظام العالمي الجديد ترسم ملامحه اتجاهات أربعة بدءاً من التفوق العسكري الأمريكي، والقوة الأمريكية منقطعة

- ما أبرز التحديات التي تواجه الصين في تحقيق مكانتها الدولية؟

رابعاً: منهجية الدراسة:

استناداً إلى طبيعة الموضوع، ومشكلته البحثية التي يسعى للإجابة على تساؤلاتها وتحقيق الأهداف المتوخاة، ارتأى الباحث أنه من الأكثر انسجاماً مع الموضوع استخدام منهج "تحليل النظم". إن استخدام منهج تحليل النظم يلائم هذا النوع من الدراسة، نظراً لأن هذا المنهج يساهم بتقديم إطار فكري مناسب خلال دراسة الأنشطة السياسية الداخلية والخارجية؛ ناهيك عن أن هذا النوع من الدراسة يستخدم العديد من المفاهيم التي تخدم موضوع الدراسة، وهي شديدة الارتباط بالأطر الفكرية المستخدمة، ويمكن استخدام نموذج دايفد أيستون حيث يؤكد أن المجتمعات تميل إلى أن تكون كياناً مستمراً نسبياً تعمل في إطار بيئة أشمل. هذه الكيانات يمكن وصفها بصفة النظام، نظراً لأنها تمثل مجموعة من العناصر أو المتغيرات المتداخلة وذات الاعتماد المتبادل فيما بينها، هذه الكيانات لها حدود مميزة تفصلها عن بيئاتها، فضلاً عن أن كل منها يميل إلى الحفاظ على ذاته من خلال مجموعة من العمليات المختلفة، خاصة عندما يتعرض للاضطراب سواء من داخل أو خارج حدوده مع بيئته الأوسع.

يؤكد أيستون أن فكرة النظم كإطار تحليل بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية، وفي هذا الإطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صورته كما يراه أيستون لا يعدو أن يكون دائرة متكاملة، ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية الموجهة بصفة أساسية نحو التخصص السلطوي، للقيم في المجتمع، تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمرجات. كما أن هذا المنهج ساعد في تسليط الضوء على الصين كقوى إقليمية فاعلة فظهرت كلاعب قوى في شبكة التفاعلات الدولية عبر الأسواق التجارية، وظهرت بقوة في أنماط التفاعلات والتحالفات الاقتصادية، فأصبح لها حضور في نهجها القائم على الانضمام إلى التحالفات الاقتصادية مثل الآسيان، وأوبك، والبريكس، وكل ذلك انعكس على قدرتها على تحقيق قوة مركزية على مستوى العالم؛ بسبب ما تمتلكه من مقومات بشرية، واقتصادية، وعسكرية، قادرة على إسبابها حالة من الأمن ومواجهة أي تهديد محتمل⁽¹⁾.

كيفية توظيف النظرية:

نظراً لمشكلة البحث وأسئلته، فإن هذه النظرية تؤكد أنه استناداً إلى المدخلات والمخرجات التي تركز عليها فإنه في

صاعدة في الساحة الدولية، كما أنها تمتلك المقومات البشرية والاقتصادية والعسكرية، وهذه المقومات مكنتها من أداء دور فاعل في الساحة الدولية. والحقيقة الأساسية التي يجب إدراكها فيما يتعلق بالنظام السياسي الدولي، هي أن هناك قوة دولية فاعلة أصبحت لها تأثير في موازين القوى، وأن هذا التأثير جاء على حساب الأطراف الدولية التي كانت تسيطر على الساحة الدولية. فالفاعلين الأساسيين في النظام السياسي الدولي اليوم يتبلورون بعناصر قوة واضحة.

ثانياً: أهداف الدراسة:

يسعى البحث إلى تحقيق الغايات التالية:

- تسليط الضوء على أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي.
- التعرف على طبيعة السياسة الخارجية التي اتبعتها الصين وتداعياتها على مستقبل النظام الدولي.
- بيان طبيعة العلاقة بين الصين والدول الكبرى الفاعلة ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، وانعكاس ذلك على مكانة الصين في هذا النظام.

ثالثاً: إشكالية الدراسة وأسئلتها:

يرى الكثيرون أن ثمة تغيرات أثرت على الساحة الدولية مما غير من موازين القوى، وبالتالي ظهور فاعلين آخرين غير الولايات المتحدة، وأصبح النظام السياسي الدولي يتجه إلى تعدد الأقطاب، خاصة وأن عناصر القوة أصبحت موزعة على أسس تلغي نظام القطبية الأحادية. وبذلك فإن الصين تمتلك ما يؤهلها للعب دور فاعل في الساحة الدولية ويمكنها من منافسة الولايات المتحدة تحديداً. وانطلاقاً من هنا فإن أسئلة إشكالية الدراسة تتحدد في:

- ما دور الصين في النظام الدولي الجديد في ظل ما تمتلكه من المقومات للعب ذلك الدور؟
- وما هو مستقبل النظام السياسي الدولي في ظل بروز الصين كقوى صاعدة؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:
- هل يمكن لعناصر القوة الصينية من التأثير في مستقبل النظام السياسي الدولي؟
- ما أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي؟
- ما طبيعة العلاقة الصينية بالقوى الكبرى ممثلة بالولايات المتحدة؟ وانعكاس ذلك على النظام الدولي؟
- ما هي العوامل الداخلية والخارجية التي تساهم في تحديد مستقبل الصين في النظام الدولي؟

يمكن أن تؤدي إلى تغيير بنية وهيكل وشكل النظام الدولي. خاصة بعد ولادة نظام عالم جديد تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية مع بزوغ قوى جديدة في الساحة الدولية مثل الصين والاتحاد الأوروبي⁽⁴⁾.

التعريف الإجرائي للنظام الدولي الجديد:

- بنية وهيكل النظام الدولي.
- القوة بين الانتشار والتركيز.

- القوى الصاعدة:

هي الدول التي في مرحلة تطور سريع، وتسجل معدلات نمو صناعي واقتصادي مرتفع، وتكون فيها التنمية عنصر أساسي للاستقرار.

التعريف الإجرائي للقوى الصاعدة:

- الجانب الاقتصادي والتكنولوجي.
- الجانب السياسي.
- الجانب العسكري.

سابعاً: الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تحدثت عن دور الصين ومكانتها المستقبلية في النظام الولي. ومن هذه الدراسات:

1. دراسة (حنان قنديل) المعنونة ب: الصين واستمرارية الصعود السلمي. المنشورة في مجلة السياسة الدولية، العدد 183، يناير 2011، المجلد 46. وتحدثت فيه الباحثة عن علاقة الصين بجيرانها الإقليميين، والدبلوماسية الصينية، وبعض التحديات التي تواجه دور الصين مستقبلاً.
2. وهناك دراسة لـ (محمد خواجه) معنونة ب: الصين الجديدة. منشورة في شؤون الأوسط، العدد 144، شتاء 2013، تحدثت فيه الباحثة عن سياسة الانفتاح التي انتهجتها الصين، وبالتالي ساهمت في جذب الاستثمارات، وفتح الأسواق العالمية أمام البضائع الصينية، وخلصت الدراسة إلى أن سياسة الإصلاح آتت ثمارها، فقد نقلت الصين من دولة زراعية متخلفة إلى دولة صناعية واعدة.

3. وكذلك دراسة لـ (محمد ياسين خضير) معنونة ب: الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي. منشورة في المجلة السياسية والدولية، العدد 24، ربيع 2013، وتناولت الباحثة الحديث عن شكل وطبيعة النظام السياسي الدولي، ودور مكانة الصين في هذا النظام، ثم تناولت الحديث عن حجم مشاركة الصين في صياغة مستقبل النظام السياسي الدولي.
4. كما تناولت الباحثة (محمود خليفة جودة) في دراسته أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته (1991م-2010م)، منشورات المركز الديمقراطي العربي للدراسات

حالة إتخاذ النظام السياسي تدابير إيجابية، تتمثل في قبول وتحقيق مطالب المحيط، ومن ثم ترجمتها في شكل سياسات عامة، فإنها تميل إلى تحقيق سياسات أكثر إيجابية، وأكثر توازناً وديمقراطية.

كما توجد علاقات قوية بين هيكل النظام، وبين قدرته على أداء وظائفه، فكلما إستمرت أو زادت قدرة النظام على أداء وظائفه إستمر هيكل النظام كما هو. والعكس صحيح في حالة إنهيار النظام. وتتعدد وظائف النظام الدولي فيما بين تحقيق الأمن والتنمية، أو التكامل أو التحالف، والتكيف مع الضغوط، وتعزيز الشرعية، ففي النظام التعددي يسود نمط التوفيق والمساومات، بينما يسيطر التنافس والصراع في النظام ثنائي القطبية، كما أن النظام متعدد الأقطاب متميز بوجود مرونة في الأيديولوجيات فلا أحد يفرض أيديولوجيته على الآخرين⁽²⁾.

خامساً: الحدود الزمنية للدراسة:

تم اختيار الفترة الزمنية 1991، نظراً لارتباط هذه الفترة بمرحلة إنتقالية تمثلت بانهيار القطبية الثنائية ممثلة بالاتحاد السوفياتي السابق، أما إختيار الفترة الزمنية 2016 نظراً لإرتباطها بتغيرات وأحداث دولية ساهمت في تغيير موازين القوى، وأصبحت الأنظار تتجه نحو الصين، ويعتبر إنعقاد قمة دول العشرين في الصين دليلاً دامغاً على ذلك. فالصين أصبحت دولة صناعية كبرى، وهي منافس قوي للولايات المتحدة بما تمتلكه من مقومات تحقق لها الحضور القوي في الساحة الدولية. كما أنها تسعى إلى إنشاء قاعدة بحرية عسكرية في جيبوتي ملاصقة للقاعدة الأمريكية، والزيارة رفيعة المستوى لدمشق في ظل ما تشهده سوريا من أحداث، جميعها إشارات للعالم بأن الصين أصبحت عملياً لاعباً فاعلاً في المعادلات الدولية، وهي بذلك تريد أن تثبت أن العالم يسير باتجاه التعددية القطبية، فالتواجد الأمريكي على شواطئ البحر المتوسط لم يعد حكرًا على الأسطول الأمريكي، بل يضم الأسطولين الروسي والصيني⁽³⁾.

سادساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:

تبرز في هذا البحث المتغيرات التالية:

- النظام الدولي الجديد:

يقصد بالنظام الدولي "نمط التفاعلات بين متغيرات العلاقات السياسية الدولية في إطار من القواعد والأسس المتفق عليها"، ويقصد بالنظام الدولي الجديد إعادة ترتيب العلاقات الدولية بعد تفكيك المعسكر الشيوعي وفق مصالح الولايات المتحدة والقوى الحليفة لها، ثم دراسة عوامل عدم الانتظام التي

ثانياً: التحديات التي تواجه الصين في ظل بروزها كقوى عظمى.
ثالثاً: مستقبل النظام السياسي الدولي في ظل بروز الصين كقوة عظمى.

المبحث الأول

دور الصين في النظام السياسي الدولي

تتمتع الصين بوزن إستراتيجي على المستويين الإقليمي والدولي، وهذه المستويات وضعتها في مكانة دولية هامة؛ إذ بفضل تلك المقومات البشرية، والاقتصادية والعسكرية تمكنت الصين من أن تكون طرفاً فاعلاً في الساحة الدولية وأصبحت لها قوى في النظام السياسي الدولي الذي أخذ يشهد عالمياً جديداً من المنافسة بفعل منظومة من التغيرات والتحولات السياسية، والاقتصادية، إضافة على ما شهدته الساحة الدولية من تداعيات جزاء الأزمة المالية، فبعد أن اعتمدت الدول الكبرى لمدة تتجاوز ثلاثة عقود مبدأ "العولمة" بوصفها نظاماً اقتصادياً جاءت الأزمة المالية لتضع حداً لكل ذلك، وبسبب الحجم الضخم للصين والاختلاف الكبير في القوة ومصادرها فإن النمو الصيني بدأ بتحقيق زيادات جعلها تتفوق على العديد من دول الجيران الآسيوي، والدول الكبرى.

ومما يزيد ويدعم هذه المكانة الدولية موقعها الجيوسياسي، حيث لا تكاد تخلو منطقة في جنوب ووسط وشمال آسيا من الاستثمارات الصينية، بينما الاقتصاد الصيني المحرك الرئيسي للنمو الآسيوي، إضافة إلى قوتها البشرية ومساحة أراضيها التي تمكنها من استثمار كافة الإمكانيات المتاحة لتتبلور مكانتها الدولية، الأمر الذي انعكس على دور الصين في النظام السياسي الدولي بما شهدته من أحداث غيرت من موازين القوة، وبالتالي أدوار الفاعلين الدوليين، وتعتبر أحداث الحادي عشر من سبتمبر نقطة تحول بارزة في رسم ملامح مستقبل النظام السياسي الدولي، فقد قامت الولايات المتحدة بمكافحة الإرهاب متبعة أساليب سياسية مختلفة، وبالمقابل كانت تلك الأحداث توجه أنظار العالم إلى ضرورة الإتجاه نحو التعددية القطبية نظراً لما تشهده الساحة الدولية من حضور قوي لفاعلين دوليين، وظهور تحالفات قوى عظمى تغير ملامح هيمنة القطب الواحد.

المطلب الأول: الصين نحو دور فاعل في النظام الدولي.

إن العملاق الآسيوي أخذ يتحرك بقوة نحو القمة، متبعة خطة سياسية واقتصادية وعسكرية متنامية، كما أنها بدأت بالتحرك خارجياً وتهدف إلى تحقيق نهضة صينية تأمل بأن

الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، تحدث فيها الكاتب عن ضرورة التعرف على أبعاد صعود واحدة من القوى الكبرى في النظام الدولي وما لذلك من تداعيات على النظام الدولي.

5. دراسة (John Faust, Judith Komerbirg)، وتناولت شرحاً توضيحياً لأثر التغيرات في النظام الدولي على التوجهات الرئيسية للسياسة الخارجية الصينية وعلاقات الصين مع الدول الكبرى، مع تركيز الدراسة على حقوق الإنسان.

6. دراسة (Selective Global Commitment)، وتناولت الحديث عن أن الولايات المتحدة الأمريكية عند إضطرارها لاستخدام الأداة العسكرية في السياسة الخارجية، فإنها تلجأ إلى استخدام إستراتيجية تتناسب مع مكانتها في النظام العالمي، لمواجهة الأخطار المحتملة.

تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من خلال تناولها دور الصين، ومكانتها الدولية، كما أنها تسلط الضوء كما سابقاتها على دور الصين في تشكيل مستقبل النظام السياسي الدولي، لكنها تتميز في إبراز دور الصين على الساحة الدولية حتى عام 2016، نظراً لإرتباط هذه الفترة الزمنية بأحداث سياسية جديدة جعلت من الصين لاعباً دولياً فاعلاً بقوة، وتجسد ذلك من خلال تأثيرها على القرارات الدولية.

ثامناً: تقسيم الدراسة:

تقسم الدراسة إلى:

المبحث الأول: الصين والنظام السياسي الدولي.

المطلب الأول: الصين نحو دور فاعل في النظام الدولي.

أولاً: مفهوم النظام الدولي ومفهوم النظام العالمي.

ثانياً: أهداف النظام الدولي.

المطلب الثاني: أولاً الصعود الصيني في النظام الدولي.

1. البعد الاقتصادي.

2. البعد البشري.

3. البعد العسكري.

ثانياً: تأثير السياسة الداخلية والخارجية على دور الصين في النظام الدولي.

المبحث الثاني: الصين وعلاقتها بالقوى الكبرى في النظام

الدولي.

المطلب الأول: التنافس الأمريكي - الصيني.

المطلب الثاني: الرؤية الصينية للعلاقات مع الولايات

المتحدة.

المطلب الثالث: مستقبل النظام الدولي في ظل تنامي الدور

الصيني كقوى عظمى.

أولاً: دور الصين في النظام الدولي.

المتحدة فتتحول مناطق الصراع وتأخذ مناطق أخرى من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب وهكذا فتتحول المنظمات الدولية إلى مجرد أدوات لخدمة هذا النظام.

ثانياً: أهداف النظام الدولي (8):

أهداف شكلية:

- القضاء على النزاعات الأيديولوجية.
- تكريس مبادئ الديمقراطية.
- تطبيق مبادئ الشرعية الدولية، في ظل القوانين الدولية.

أهداف حقيقية:

- الرغبة الأمريكية الكامنة في السيطرة على العالم في المجالات المختلفة وهذه الرغبة تجعل من الولايات المتحدة تتحكم في خيارات وثروات العالم ومنه العالم الثالث، ويميل العديد من الباحثين إلى اعتبار نهاية الحرب الباردة أدت إلى ظهور مراكز اقتصادية وسياسية مثل الصين، وأصبحت المهمة الأساسية للولايات المتحدة هي منع ظهور أقطاب منافسة وأخذت هذه القوى ترتقي لاحتلال مكانة دولية تتكافأ مع طبيعة إمكاناتها وأخذت تؤدي أدواراً دولية فاعلة وفق رؤيتها المستندة إلى التعددية في مراكز القوى (9).

- التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول تحت مسميات مختلفة، تفعيل الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، إقرار الأمن والسلم، مكافحة الإرهاب، وقد يكون التدخل مباشراً.
- العمل على إلغاء مفهوم السيادة والهوية القومية، وهذا الهدف من شأنه أن يحقق أهدافاً غير معلنة للولايات المتحدة منها على سبيل المثال التبعية السياسية والاقتصادية لدول العالم خاصة دول العالم الثالث مما يشكل السيطرة على صنع القرار وتضمن بالتالي استمرار النفوذ الأمريكي (10).

المطلب الثاني: أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي:

هناك مجموعة من العناصر والأبعاد التي يجب توافرها في أي دولة حتى نستطيع أن نطلق عليها قوة عظمى، يرى "هانز مورجايو" مفكر العلاقات الدولية أن القوة الشاملة للدولة يعبر عنها من خلال تسعة عناصر هي العامل الجغرافي والموارد الطبيعية والطاقة الصناعية والاستعداد العسكري والسكان والشخصية القومية، ونوعية الحكم والروح المعنوية ونوعية الدبلوماسية، فطبقاً للعناصر تلك يمكن تصنيف العالم إلى ستة فئات: عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، قوة صاعدة مثل الصين والهند واليابان والاتحاد الأوروبي، قوة ثانوية مثل المملكة المتحدة وفرنسا، متوسطة مثل أستراليا وكندا ومعظم الدول الأوروبية، قوة زائرة مثل دول الخليج العربي، وقوة صغيرة

يكون نهايتها تحقيق مكانة مرموقة تستحقها خاصة وأنها بقيت رهينة محيطها الإقليمي أثناء الحرب الباردة، وتتطلع إلى تحقيق المكانة المرموقة التي تهدف إلى الوصول إليها، من خلال السير قُدماً نحو تحقيق مطالبها بوجود نظام دولي متعدد الأقطاب، يستند إلى مبادئ العدالة والمساواة والمنفعة، وتتبع في سبيل ذلك سياسة خارجية تتماشى وتلك المبادئ لكسب ثقة دولية تزيد قناعة القوى الكبرى من تحقيق نظام دولي متعدد الأقطاب.

أولاً: مفهوم النظام الدولي ومفهوم النظام العالمي:

جاء هذا النظام ليرسم ملامح عالمية جديدة تستند إلى نظام القطبية الواحد الذي تقوده الولايات المتحدة، لينهي بذلك ملامح النظام القديم الذي كان قائماً على الأقطاب الكبرى في العالم، ويعتمد هذا النظام على دوائر نفوذ وآليات معينة، منها على سبيل المثال لا الحصر الشركات متعددة الجنسيات، وهذه الشركات تتحكم بسياسات الدول الكبرى وتؤثر فيها لأنها تمتلك ميزانية مالية ضخمة جداً، وهذه الشركات تخدم مصلحة الولايات المتحدة بالدرجة الأولى، وبالتالي فهي تتمكن من السيطرة على الدول الصغيرة والضعيفة من خلال المصالح الاقتصادية، وقد تعمل الولايات المتحدة على دمج بعض القوى في النظام وإمتصاص طموحها، مثل إيران، لكن هذا المخطط ربما لا يستطيع أن يحتوي تطورات روسيا والصين خصوصاً أن كليهما يحاول لعب دور بارز يؤهله لأن يكون أحد أقطاب العالم، وليس قوة دولية يتم إحتوائها من قبل الولايات المتحدة (5). ويستندون إلى (6):

1. الضبابية التي تغلف مفهوم النظام، إذ مرة يتم تفسيره على أنه يعتمد على توزيع القوة بين الدول الفاعلة، ومرة يتم تفسيره على أنه يعتمد على طبيعة العلاقات القائمة بين الدول الرئيسة في النظام الجديد.

2. التباين الواضح في تفسير الأسس التي تحدد القوة بين الدول والتي يعتمد عليها النظام، إذ يتم تحديد الأسس انطلاقاً من المفهوم العسكري للقوة ومنها من يرى أن الاحتكام للقوة الاقتصادية هو الأساس، وبالعودة إلى القوة العسكرية فإن من يفسر النظام الجديد استناداً إليها فإن الولايات المتحدة تترجم هذا النظام، وبالتالي يمكن سمة بأحادي القطبية، وأما من يرى أن القوة الاقتصادية هي الأساس فإن النظام الجديد يوسم بالتعددية القطبية (7).

لذا؛ يمكن تفسير النظام الدولي "تمط التفاعلات بين متغيرات العلاقات السياسية الدولية في إطار من القواعد والأسس المنطق عليها أي؛ هو إعادة ترتيب العلاقات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بما يتواءم ومصالح الولايات

مرحلة متقدمة في النظام العالمي تنافس الولايات المتحدة.

- تعتبر الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية عالمية بعد الولايات المتحدة. يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل الناتج المحلي الإجمالي للصين في 2019 إلى 15.518 تريليون دولار، بينما يتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى 174 و22 تريليون دولار في السنة نفسها؛ ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل الناتج المحلي الإجمالي الصيني بحسابات تعادل القوة الشرائية في عام 2019 إلى 26.867، بينما يقتصر الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي إلى 22.174 تريليون دولار، أي يتوقع أن يزيد حجم الاقتصاد الصيني بشكل يفوق حجم الاقتصاد الأمريكي بنحو 21% في ذلك العام⁽¹⁴⁾.

- تتمتع الصين بموقع إستراتيجي متميز تتمكن من خلاله التحكم بطرق الملاحة البرية والبحرية والجوية، فهي تربط شرق آسيا بشرق أوروبا، وهذا يجعلها تشكل قوة اقتصادية عالمية تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية⁽¹⁵⁾.

وتم فتح الأسواق العالمية أمام البضائع الصينية، ويمكن القول أن الصين باتت البلد الأول الذي تتدفق باتجاهه رؤوس الأموال الأجنبية لتغدو عن جداره "مصنع العالم" لقد أسهمت جملة عناصر بنجاح السياسة الاستثمارية⁽¹⁶⁾:

- توافر الأيدي العاملة الماهرة والرخيصة، مقارنة بنظيرتها الغربية.

- تطوير البنى التحتية اللازمة لاستيعاب الاستثمارات الجديدة.

- سن التشريعات الضريبية المتساهلة مع الاستثمارات الوافدة.

- توافر سلسلة الإنتاج الكاملة لأن سلعة مثل السيارات، والمركبات، والإلكترونيات بحاجة إلى أكثر من مصنع لإنجازها⁽¹⁷⁾.

- **البعد الاقتصادي:**

اتخذت الصين واحداً من أكثر البرامج المتقدمة والسريعة للتطوير القانوني، لمعالجة اقتصادها المحلي، فخلال الثمانينيات، أجرت الصين تغييرات هامة في سياساتها التجارية والبنية المؤسسية للتعامل مع التجارة الخارجية والاستثمار الخارجي، فوصفت الصين بصورة أولية مناطق اقتصادية خاصة (وبشكل رئيسي مناطق إعادة التصدير)، وانفتحت البلاد للاستثمار والتجارة، أو سارعت المحليات بالإعلان عن صفقات جاذبة للمستثمرين الأجانب⁽¹⁸⁾.

ومع ذلك فإن ثمة حوارات اقتصادية تجري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وفي الحوار الاقتصادي الإستراتيجي الرابع الذي عقد في 2008، إقترح الطرفان

مثل الفاتيكان⁽¹¹⁾، ويتم هذا التصنيف طبقاً لمحددات تتمثل في القوة الاقتصادية والقوة العسكرية، وهل الدولة قوة نووية أم لا؟ وكذلك القدرات البشرية والتكنولوجية للدولة وثرواتها الطبيعية والمعدنية، فمن الناحية العسكرية يعتبر النظام الدولي أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الناحية الاقتصادية فالنظام الدولي يعتبر متعدد الأقطاب، فبالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية فإننا نجد دولاً صاعدة بقوة كالصين والهند، والدول ذات القدرات العسكرية والنووية هي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا، وإسرائيل والهند وباكستان، وكوريا الشمالية، فمن ناحية القدرات النووية، نجد أن الصين التي دخلت النادي النووي عام 1964، تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا، وأنها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية، ولها قوة نووية بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة⁽¹²⁾. فلن تستطيع الدولة أن تكون قوة عظمى أو صاعدة بدون قدرات نووية عسكرية؛ لذا يذهب البعض إلى أن الصين سوف تصبح القوة الأولى في النظام العالمي بحلول العام 2050م⁽¹³⁾.

وثمة أسباب رئيسة جعلت الصين تحتل مكانة متميزة في الساحة الدولية:

- انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي الأمر الذي فتح آفاقاً واسعة أمام الصين والهند، واليابان، والاتحاد الأوروبي، للظهور بقوة في الساحة الدولية ولعب أدوار فاعلة في النظام الدولي.

- تمتلك الصين أضخم جيش في العالم تسانده قوات احتياطية ضخمة بجانب امتلاك ميزانية ضخمة للدفاع تصنف الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية. يشير "لي يونغ" الذي تبوأ في السابق منصب وزير الخارجية ان ميزانية الدفاع تمثل 6% من مجمل الميزانية الوطنية الصينية، ذلك أن سياسة الدفاع الصينية دفاعية في طبيعتها، وبنهاية عام 2016 ستزيد بنحو من 7-8%.

- تعتبر الصين ضمن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن مما يعزز من موقفها السياسي في ظل المتغيرات الدولية.

- تعتبر قوة نووية وتحتل في ذلك المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. بدأ البرنامج النووي الصيني عام 1955، وتتكتم الصين على المعلومات الخاصة بترسانتها النووي، وكل ما يتردد من أعداد تمتلكها هو مجرد تكهّنات غير معلنة رسمية من الجانب الصيني.

- تعارض الصين النظام الأحادي القطبية الذي يقود العالم بزعامة الولايات المتحدة ولديها رغبة في الوصول إلى

النمو لتصبح (7.3%) بدلاً من (7.4%) وهي الأقل على مدار 25 عام تقريباً وتستهدف الحكومة تحقيق نمو اقتصادي سنوي حتى وصل إلى نحو 7% في العام 2014، كما عمدت إلى إتخاذ خطوات جديدة باتجاه تبني نظام اقتصادي قائم على متطلبات السوق بصورة أكبر من خلال طرح أسهم في الشركات الصينية الحكومية للمستثمرين من القطاع الخاص. ومن المتوقع أن تبدأ هذه الخطوة في حلول عام 2020⁽²³⁾. واعتباراً من مايو 2015، ارتفعت قيمة الين الحقيقية بنحو 7% منذ العام 2007، الأمر الذي أدى بالتالي إلى تقاوم ضغوط التكلفة على صادرات الصين نسبة إلى منافسيها في آسيا⁽²⁴⁾.

ومع تزايد النمو الاقتصادي والعسكري والسكاني للصين خلال السنوات الأخيرة، ثمة تنبؤات وتقديرات لدى الخبراء والمحللين أن السياسة العالمية تتجه نحو عصر ستكون فيه الصين اللاعب المهيمن على العالم حيث تعتمد هذه التوقعات على أن واشنطن في تراجع مستمر كقوة عالمية مقابل أن الصين هي الأولى عالمياً من حيث معدل سرعة النمو الاقتصادي وثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم، وتمتلك موقعاً إستراتيجياً متميزاً يمكنها من التحكم بعدد من طرق الملاحة البحرية والجوية والبرية، كذلك التوافق الصيني الروسي قد يقود إلى وجود حلف إستراتيجية يجعل من الصين وروسيا القطبين الأكبر في العالم⁽²⁵⁾.

النظام الاقتصادي الصيني هو نظام إشتراكي مرّ بمرحلتين أساسيتين: مرحلة البناء الإشتراكي والتي إستمرت من 1949- إلى إتخاذ مجموعة من الإجراءات والإصلاحات في النظام الاقتصادي والتي إنطلقت من عام 1978 ومما يزيد من قوة الصين غفصانياً تميزه بالتنوع مما يتيح فرص كبيرة لإستغلال القوى البشرية. كما تستمر الصين بمليارات الدولارات في سندات الخزانة الأمريكية مما يمكنها من لعب دور كبير في التحكم في الاقتصاد العالمي، وفقاً لمعيار حجم السوق والتجارة الخارجية، والقوة الشرائية للعملة الصينية (اليوان) مقابل الدولار⁽²⁶⁾.

ومهما تشدد وتيرة الخلافات الاقتصادية مع الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة فإن مستقبل الخلافات التجارية الصينية مع القوى الاقتصادية الكبرى، سيغلب عليه أسلوب التفاهم والحوار ويعود ذلك إلى أن الولايات المتحدة إما أنها لم تعد تملك زمام المبادرة، وبالتالي لم يعد بمقدورها توجيه ضربة لإجهاض الصعود الاقتصادي الصيني، وإما لأن مصالحها تقتضي منها الجنوح نحو التفاهم والحوار وعدم التصعيد الاقتصادي ضد الصين، ويؤكد ذلك أن أغلب القضايا التي

الدخول في مفاوضات واتفاقيات الاستثمار الثنائية، وفي الحوار الإستراتيجي والاقتصادي الذي عقد في يوليو 2013، أعلن الطرفان إستئناف مفاوضات اتفاقيات الاستثمار الثنائية وتسعى الولايات المتحدة إلى توفير أكبر قدر من الضمان لمؤسساتها عن طريق هذه الاتفاقيات، من حيث دخول السوق الصينية، ومبدأ عدم التمييز، ملكية الأعمال، شروط إنجاز الاستثمار، تسوية النزاعات بشكل محايد. أما بالنسبة للصين فإن اتفاقيات الاستثمار الثنائية تساعد على زيادة استثماراتها المباشرة في الولايات المتحدة⁽¹⁹⁾.

هذا وقد نمى اقتصاد الصين خلال الثلاث عقود الماضية بمتوسط نسبة تقارب (10%) سنوياً، وارتفعت مدخراتها الخارجية عام 2009 (2.4) تريليون دولار، ويعتقد الكثيرون أن التنين الصيني استيقظ بعد نوم قرنين ليستبدل انفعالات الثوريات الأيديولوجية ببراغماتية الإصلاحات الاقتصادية وليؤكد بأن تحقيق التنمية لا يعتمد فقط على إطلاق الحريات السياسية الليبرالية، بل أيضاً على التحكم المترن بتغيراتها المضطربة.

وقد تمكنت الصين من تحقيق انطلاقة ناجحة في كافة المجالات مكنتها من أن تكون قوة صاعدة خاصة في المجال الاقتصادي فاهتمت بتطوير البنى التحتية للاقتصاد، وارتفعت معدلات الناتج المحلي فتبوءت مراتب عليا أخذة بالتزايد، وعلى سبيل المثال لا الحصر في عام (2010) بلغ الناتج المحلي (10.3%)⁽²⁰⁾.

لذا فإن ثمة مخاوف يبديها البعض من خطورة النمو الاقتصادي الهائل للصين، خاصة فيما يتعلق بحجم التجارة الخارجية، وما قد يمثله على مصالح القوى الاقتصادية الرئيسية في العالم خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتزداد المخاوف في ظل تزايد النمو الاقتصادي، وانتعشت تجارتها الخارجية بنحو (30%) منذ انضمامها لمنظمة التجارة العالمية عام 2010⁽²¹⁾.

وقد تمكنت الصين في أن تحتل المرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة بسبب ارتفاع الناتج المحلي الصيني الذي أخذ بالتزايد، فقد بلغ في العام 2010 (5878.6%) مليار دولار مقابل الدول ذات الاقتصاد المرتفع مثل اليابان، وترتب على ذلك زيادة المساهمة الصينية في الناتج العالمي، فقد بلغت ما نسبته (5%)⁽²²⁾، ومع تلك النجاحات المتزايدة للصين في القطاع الاقتصادي، إلا أن تغيره قابل لمواجهة العديد من الضغوطات التي تقف عائقاً في طريقه لكن تعمل الصين على مراجعة معدلات النمو لتتفادى الوقوع في مأزق اقتصادي، ففي عام 2014 راجعت الصين معدلات

تميزها التقني والتكنولوجي.

فمن الناحية النووية فقد تميّزت بقدرة نووية متميزة منذ انضمامها النادي النووي عام 1964، وقد أكسبها ذلك قوة نووية تعتبر الأكبر في آسيا، وقد تمكّنت من امتلاك ونشر أسلحة نووية، يمكن أن تكون رادعة للولايات المتحدة⁽³¹⁾.

تمكنت الصين من الاندماج في المجتمع العالمي خاصة بعد توقيع اتفاقية بينها وبين الولايات المتحدة عام 1999 وكانت تدور الاتفاقية حول شروط قبول الصين في منظمة التجارة العالمية وذلك بعد موافقتها على توقيع ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عام (97-98) وهنا إشارة على نيّة الصين في الانضمام إلى المجتمع العالمي إذ بتوقيع هاتين الاتفاقيتين تكون الصين اعترفت ضمناً بأن الرقابة العالمية مبررة ليس على ممارسة الاقتصاد المحلي فقط بل وعلى السلوك السياسي، وهذا يترجم الرغبة الصينية في أن تكون الصين عضواً فاعلاً في المجتمع الدولي⁽³²⁾.

وسعت انطلاقاً من تلك القوة الاقتصادية إلى دعم وزيادة قدراتها العسكرية وأخذت تخطط إلى إعداد جيش يتميز بالقوة يساندها في تثبيت خطاها في النظام الدولي كقوة عظمى، وهذا لن يتحقق لها بمعزل عن تطوير قدراتها النووية العسكرية وقد جاءت الانطلاقة الحقيقية لبناء المؤسسة العسكرية الصينية في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، وقامت بخطة مدروسة من إعادة تنظيم الجيش وتدريبه وتوفير السبل التي من شأنها أن تجعله في مصاف جيوش الدول العظمى، ثم في مطلع القرن الحالي بدأت الصين في إمداد الجيش بأعلى التقنيات العسكرية براً، بحراً، جواً. إن ظهور الصين كقوة عظمى في آسيا بات أمراً جلياً، وأصبحت هذه الجمهورية الشعبية تمثل قوة لا يستهان بها مقابل قوة الولايات المتحدة، ويرى صناع القرار والساسة الصينيون أن الوقت قد حان لكبح جماح التطلّعات الأمريكية والسيطرة على مقدرات وثروات العالم، وهم يعارضون بشدة سياسة الهيمنة والسيطرة، ويدعمون سياسات التعددية ورفض هيمنة القطب الواحد. ولا تهدف الإستراتيجية الصينية لموازنة الدور الأمريكي وتحجيم سياسة الهيمنة الأمريكية كقوة وحيدة في العالم، فحسب، بل يسعى القادة الصينيون لإستعادة المكانة التي لطالما تبوأتها الصين كقوى إقليمية بارزة في آسيا بدلاً من الولايات المتحدة والشئ الذي أصبح يثير قلق الولايات المتحدة هو تنامي القوة العسكرية الصينية منذ العام 1992 وإبتعت الصين برنامج لتحديث قوتها كلفها 24 مليار دولار حتى عام 1995⁽³³⁾. كما تنفق أيضاً عشرات المليارات من الدولارات على تحديث أسلحة جيشها؛ خاصة التكنولوجيا العسكرية، وتتألف القوة العسكرية الصينية إجمالاً من 2.3 مليون فرد، وعدد أفراد

قدمتها الولايات المتحدة ضد الصين لمنظمة التجارة العالمية تمّت تسويتها ودياً⁽²⁷⁾.

وبهذا يوصف الاقتصاد الصيني بأنه من الاقتصاديات الصاعدة التي تسير نحو الأفضل بسبب توافر الأسواق الاستهلاكية الواسعة، وأخذ الاقتصاد الصيني بالتطور وقد تطور عبر مرحلتين ترتبط المرحلة الأولى بما قبل الإصلاح؛ أي عام 1949 حيث تبنت النموذج الستاليني، ثم اتجهت نحو نظام الخطط الخماسية، مستفيدة من القوى العاملة، وقد تمكن الاقتصاد الصيني من تحقيق معدلات جيدة زادت بعد إتباع البرامج الإصلاحية الاقتصادية⁽²⁸⁾.

وثمة صعوبات يواجهها الاقتصاد الصيني منها التفاوت في مستويات التنمية بين المناطق الشرقية الساحلية، والمناطق الداخلية، ثم التزايد في الطلب على الطاقة في ظل النمو السريع للاقتصاد الصيني.

- البعد البشري:

يزيد عدد السكان عن مليار ونصف المليون نسمة، وقد تمكنت الصين من تحقيق تقدم اقتصادي ضخم مستغلة الثروة البشرية الهائلة، فهي تمثل القوة الأولى عالمياً من حيث الثروة البشرية، وحاولت استغلال العدد الهائل من السكان بشكل يخدم اقتصادها على شكل أيدي عاملة، وبالتالي تم تفاذي أعداد السكان كعبء على الدولة ومما يميّز العناصر البشرية أن القوى العاملة تمثل النسبة الأكبر من عدد السكان وتتراوح من 25 سنة إلى أقل من 60 سنة وتشكل ما نسبته 68% من إجمالي عدد السكان ومن هم دون الـ 15 سنة 26% من عدد السكان، ومن هم فوق 60 سنة 6% فقط، وقد تمكنت من خلال ذلك من توفر الأيدي العاملة المدربة من تحقيق تقدم اقتصادي محلي فبلغ في العام 2010 ما مقداره 5878.6 مليار دولار فتمكنت من أن تحتل المرتبة الثانية عالمياً من حيث زيادة حجم الإنتاج⁽²⁹⁾، تعتبر الصين القوة الأولى عالمياً من حيث الثروة البشرية، إذ يبلغ عدد سكانها تقريباً نحو مليار و300 مليون نسمة، وقد تمكنت الصين بحس إدارتها لثروتها البشرية تحقيق تقدم اقتصادي ضخم، وبناء قوة عسكرية هي الأكبر من حيث التعداد في العالم، فالكثافة السكانية يجب ألا ينظر إليه على أنها نقطة ضعف بل قوة يجب استثمارها على أكمل وجه، وبالتالي تثبت الصين أهمية العنصر البشري باعتباره قائد عملية التنمية والتحديث، كماً وكيفاً⁽³⁰⁾.

- البعد العسكري:

أصبحت المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية على مستوى العالم، ويرجع ذلك إلى التفوق العددي إضافة إلى التسلّح على الجانبين الإستراتيجي والتقليدي، مع

النوية وانهارت؛ الأمر الذي يزيد من قناعة الصين أن الأسلحة النووية لا يعني أماناً أكثر، والترسانة النووية الصينية يكتنفها الغموض نوعاً ما، فهي رغم أنها تسعى إلى إمتلاكها، وتطويرها، للدفاع عن النفس ولا تستخدمها ضد الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، ولا تستخدمها للتهديد أو زعزعة الأمن والإستقرار، ويقدر عدد الرؤوس النووية بـ 300 رأس نووي وهذا عدد تقديري وليس من مصادر صينية رسمية⁽³⁶⁾.

وبهذا تمكنت الصين من تحقيق مكانة عسكرية كبيرة تتبع لمؤسسة عسكرية يمكن إعتبارها من أكبر المؤسسات العسكرية العالمية، بسبب قدرتها النووية الكبيرة وهذه القدرة تمكنها من الوقوف في وجه القوى العظمى خاصة الولايات المتحدة⁽³⁷⁾.

ثانياً: تأثير العوامل الداخلية والخارجية على دور الصين في النظام الدولي:

واجهت الصين بقوة مجموعة المتغيرات السياسية والداخلية والخارجية؛ الأمر الذي انعكس إيجاباً على تحديد هدف الصين وهو التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي والتخطيط التنموي والسير في طريق الديمقراطية الشاملة، وتعتبر الصين من القوى الصاعدة التي تسعى إلى تعظيم قدراتها ومصادر قوتها في الداخل بما يحميها من الانسحاق أمام القوى الكبرى المهيمنة، وقد يحصل على المستوى الخارجي عندما تحاول الدولة الصاعدة تعويض النقص في موارد قوتها بالتحالف مع دول أخرى بغية التصدي للقوى المهيمنة على النظام الدولي⁽³⁸⁾.

وتمتلك الصين من القوة والإمكانات البشرية والتكنولوجية ما يجعل القادة الصينيين يستثمرونها في تحقيق سياسة خارجية قوية؛ إذ يصعب فصل تأثير العوامل الداخلية على السياسة الخارجية الصينية، بما يتواءم مع إرادة القادة في زيادة الدور الفاعل للصين في العلاقات الدولية.

العوامل الداخلية:

1. التحول الأيديولوجي في فكرة النخبة السياسية والتي تمثلت في إنخفاض معدلات الأعمار بين أفراد النخبة القائدة، لتجربة الإقلاع والانفتاح مع إقرار مبدأ التنامي في المسؤوليات الحزبية والعمومية ومبدأ الولايات المحددة لتولي المناصب العمومية والحزبية والمحددة في فترتين للولاية متتاليتين، وكذلك إعادة الاعتبار للقيادات التي همشت وطردت إبان وأثناء ما سمي بالثورة الثقافية، وكذلك إرتفاع مستوى التعليم في صفوف الشعب والنخبة القائدة وبروز دور التكنولوجيا، وظهور النخبة الاجتماعية والمدنية والأكاديمية بدلاً عن النخبة المؤدلجة والدوغمائية.

الإحتياط حوالي 800 ألف، بينما يقدر عدد القوات شبه العسكرية بنحو 4 ملايين فرد، ومن هذه القوات، يبلغ عدد القوات البرية 1.6 مليون فرد بالإضافة إلى 250 ألف فرد في سلاح الجو ومثلهم تقريباً في سلاح البحرية الذي يضم أكثر من 26 مدمرة، وما يزيد على 50 فرقاطة، بالإضافة إلى عشرات السفن البرمائية ومئات الزوارق القتالية، إضافة إلى عشرات الغواصات، من بينهما 8 غواصات نووية على الأقل⁽³⁴⁾.

وهو أخذ بالازدياد فقد ازداد حجم الإنفاق العسكري الصيني حتى عام 2004 إلى 70 بليون دولار وفي العام 2005 وصل لأكثر من 90 بليون دولار وفي 2006 وصلت لأكثر من 15% من الإنفاق العسكري، وتبدي الولايات المتحدة قلقاً بالغاً بشأن التكنولوجيا العسكرية المتنامية خاصة فيما يتعلق بالصواريخ الباليستية، حيث ضاعفت الصين إنتاجها من الصواريخ الباليستية قصيرة المدى من 50 صاروخاً عام 2002 إلى أكثر من 100 صاروخ بنهاية 2006، كما أدخلت الصواريخ متوسطة المدى وعابرة القارات مثل "دي.إف.21" و"دي إف 31" والصواريخ التي تنطلق من الغواصات "يولانغ-1"، ويصل مداه 8000 كم وأدخلا الخدمة بنهاية 2010، كما تقوم الصين بنشر سلسلة جديدة من الصواريخ المدمرة نوع "051" و"052"، وستخصص الصين 954.35 مليار يوان؛ أي ما يعادل 146.67 مليار دولار؛ ما يوازي نحو ربع ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية في عام 2015، والبالغة 573 مليار دولار؛ أي الصين تعتبر الدولة الثانية في العالم من حيث الإنفاق العسكري بعد الولايات المتحدة. إضافة على الغواصات الحربية المنتشرة في أعالي البحار والمحيط الهادي، ويمكن التحكم بها من سطح الأرض إلى جانب التشغيل تحت الماء ولمدة 30 يوماً عن طريق الطاقة التي تستمدها من بطاريات، الأمر الذي يجعل من الصعوبة التنصت عليها والإستطلاع بالإضافة إلى الغواصات النووية الأمريكية في تعقب هذه الغواصات، ويتوقع الخبراء أنه بحلول عام 2025 سيفوق عدد الغواصات الحربية الصينية المقاتلة نظيره من الغواصات الأمريكية في منطقة المحيط الهادي بنسبة (5-1) كما ستتمكن الغواصات الصينية التي تحمل صواريخ باليستية نووية من الوصول والتجول بالقرب من الساحل الغربي للولايات المتحدة⁽³⁵⁾.

تسعى الصين باستمرار إلى توسيع الترسانات النووية، فتضاعف عدد الرؤوس النووية الصينية رغم أنها ترفض الدخول إلى صفوف السباق إلى التسلح النووي، ويعتبر هذا من الخيارات التي تناسب السياسة الصينية على الصعيدين الداخلية والخارجية، واستفادت الصين من التجربة الروسية "الاتحاد السوفياتي سابقاً"؛ التي كان لديها عشرات الآلاف من القنابل

الأولية والطاقية، فحاجتها تتزايد بشكل مستمر على هذه المواد بحكم التطور الصناعي، لذا فهي تسعى إلى إبرام اتفاقيات وتحسين العلاقات مع الدول التي تزودها بهذه المواد، كما أن مستوى التنمية البشرية متوسط ومتفاوت بين المدن والقرية الصينية.

6. قيام الصين بإجراء تحديثات وتعديلات جوهرية تتعلق بالمؤسسة العسكرية، فقد أجرت العديد من الإصلاحات التي تم من خلالها إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية، لنتناسب مع دور الصين في النظام العالمي⁽⁴³⁾.

العوامل الخارجية:

• تسعى الصين لتطوير علاقاتها مع كل الدول إنطلاقاً من إتباع سياسة مستندة إلى الحفاظ على الأمن والسلم من خلال:

- عدم القيام بأي تحركات يمكن أن توصف بالعدائية.
- رفضها التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة.
- احترام السيادة ووحدة الأراضي.
- دعوتها إلى التعايش السلمي وتسعى إلى خلق بيئة آمنة.
- المساواة الدولية.
- العمل على توثيق علاقاتها مع الدول النامية، والحفاظ على علاقات متميزة مع دول الجوار.
- رفضها لهيمنة الولايات المتحدة (هيمنة القطب)، وتسعى إلى تكريس نظام عالمي جديد أكثر عدالة ومصادقية.
- تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية⁽⁴⁴⁾.
- مراقبة الوضع الدولي بثبات ورزانة.
- التمسك بالموقع الهام للصين على المستوى الدولي ويتضح ذلك من خلال إصرارها على تعريف المصالح القومية أنها داخل الحدود.
- إخفاء قدراتها المتشعبة.
- كسب الوقت⁽⁴⁵⁾.

المبحث الثاني

الصين وعلاقتها بالقوى الكبرى في النظام العالمي

تعرض الصين لحمولات تشويه من قبل وسائل الإعلام الغربية خاصة فيما يتعلق بتجاربها التنموية وتعتبرها الولايات المتحدة مصدر تهديد في كثير من التحليلات المتشعبة، وقد يؤثر هذا بشكل أو آخر على علاقات الصين وسياساتها الخارجية مع التخوف مما قد تشكل تلك التحليلات من صورة سلبية بسبب ما تزوج له الدول العظمى المتمثلة بالولايات

2. الدور المتنامي للسلطة التشريعية وللنخبة التمثيلية في بنية الحزب والنظام السياسي على حد سواء، وتطوير مرجعية القانون والمؤسسات كسلطة سيادية، والذي يتمثل في تطوير النظام التشريعي والعمل تدريجياً على بناء دولة القانون، والذين أصبحا يمثلان هدفاً هاماً للقيادة السياسية والصاعدة في الصين منذ الشروع في مباشرة سياسة الإصلاح والانفتاح في عقد السبعينيات من القرن المنقضي.

3. الدور التحديثي والمدني للمؤسسة العسكرية في الصين من خلال تعرضها لمجموعة كبيرة من الإصلاحات أطلق عليها "إعادة الهيكلة"، ويمكن اعتبار أبرز ملامحها في انخفاض عدد وحدات الجيش وارتفاع مستوى التعليم، بين أعضائه وخضوعه لإستحقاقات دور الصين في النظام الدولي والنزاعات الدولية⁽³⁹⁾.

4. تدعيم وضعها القومي بتحسين علاقاتها الخارجية، وانتهاج سياسة الباب المفتوح⁽⁴⁰⁾.

كما أن الصين اتبعت سياسة الانفتاح والإصلاح فنقلت الصين من دولة زراعية متخلفة إلى دولة صناعية واعدة، ففي العام 1978 كانت تمثل الرقم 170 في الترتيب العالمي للدخل القومي، لتصبح غداً أربعة وثلاثين عاماً، الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة، هذه الوثبة العملاقة أسهمت في توسع مجالات الإنتاج، وارتفاع مستوى الدخل، وأصبحت أكثر ثقة بتعديلات سياستها منذ عام 2002، فقد جعلت الاقتصاد القائم على المعرفة أكثر وضوحاً، وتبنت نمطاً لتنمية أكثر إستدامة، من هنا يمكن تفسير نتائج عملية تغيير الإستراتيجية الاقتصادية والتي أتت أكلها، حيث أطلقت حزمة تحفيز قيمتها أربعة تريليونات يوان (640 مليار دولار أمريكي) عقب اندلاع الأزمة العالمية عام 2008، وانتقلت ببراعة من الإعتماد على التصدير إلى تنمية السوق المحلية⁽⁴¹⁾. وتوفير مئات ملايين فرص العمل، فتم القضاء على ظاهرتي الجوع والأمية، وتدنّت نسبة البطالة إلى (4%) فقط، وتضاعف الناتج القومي نحو 130 مرة ليبلغ في العام 2012 مقدار (8.26) تريليون دولار، كما ارتفع الاحتياط النقدي إلى (4) تريليون تقريباً، منها (1.2) تريليون موظفة في سندات الخزينة الأمريكية، ويتوقع البنك الدولي أن يتجاوز الناتج الصيني نظيره الأمريكي قبل العام 2025م إذا بقيت وتيرة نموه بين (7-10%) سنوياً، في حين يقدر خبراء أمريكيون أن يصبح في العام 2040 حوالي 40% من الناتج القومي العالمي، لكن يجب التنبيه إلى أن نسبة النمو السريعة تتسبب بمضار الاستهلاك المفرط للثروات الطبيعية والبيئية⁽⁴²⁾.

5. العامل الاقتصادي: رغم التطور الهائل الذي تشهده الصين اقتصادياً، إلا أنها تعاني من نقص في بعض المواد

الصين على استعداد للعمل مع الولايات المتحدة للإلتزام بعدم الصراع وعدم المواجهة والإحترام المتبادل، والتعاون المريح للطرفين، والتوسع المستمر للتعاون العملي على المستويات الثنائية والإقليمية والعالمية، وإدارة الخلافات والقضايا الحساسة بطريقة بناءة من أجل ضمان أن العلاقات الثنائية لا يعكّر صفوها شيء⁽⁴⁹⁾.

ثانياً: المسار الصراعى: إذ يتوقع أن تشهد العلاقات الصينية-الأمريكية المزيد من التوترات والإحتكاكات الأمر الذي قد يقود لصراع عسكري بينهما وذلك في ظل رغبة الصين الشديدة في التحول إلى قوة عظمى، وتتنظر إليه الولايات المتحدة أنه مصدر تهديد للأمن القومي الأمريكي وإمكاناتها في النظام الدولي، فهناك قلق أمريكي من تنامي القدرات الصينية العسكرية والاقتصادية والخوف من حدوث تحالف إستراتيجي مع الند الروسي، إن استشعار واشنطن بالخطر الصيني المتصاعد كان لا بد له أن يولد سياسات أمريكية معادية، تمثلت في محاولة غلق الممرات البرية والبحرية للتزود بالطاقة (البترول، الغاز الطبيعي) في وجه الصين، مع دعم استقلال تايوان عن الصين، ومحاولة إبرام اتفاقيات عسكرية معها والوقوف لجانب اليابان في الجزء المتنازع عليها مع بكين، مع الأخذ بالاعتبار أن واشنطن لديها من القواعد العسكرية ما يهدد الأمن القومي الصيني وبرزها قاعدة باغرام في أفغانستان.

ثالثاً: المسار الواقعي: الأوضاع على أرض الواقع لا تعبر عن علاقات صينية أمريكية قد ترتقي لحد التقارب والتعاون الإستراتيجي كما لن تصل أيضاً لحد المواجهة العسكرية، فهناك توترات وخلافات وتوترات جوهرية يقابلها وجود مصالح مشتركة مما قد يورجح العلاقات بينهما صعوداً وهبوطاً، فكل منهما قادر على الإضرار بمصالح الآخر أو تقويتها أو نسفها⁽⁵⁰⁾.

إن هذه العلاقات المشوبة بالتوترات وانعدام الثقة أحياناً، تجعل الصين لا تنزلق نحو المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة، بل العكس تماماً، فالصين تنتهج سياسة الإدماج في منظمات التعاون الإقليمية والدولية، وأبرزها منظمة شنغهاي ومجموعة البريكس، وعاد هذا الإنضمام على الصين بأثار جيوسياسية واقتصادية إيجابية، فالمصلحة الاقتصادية ذويت كل المعوقات الجيوسياسية.

المطلب الثاني: الرؤية الصينية للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية:

يمكن وصف العلاقات الصينية مع الولايات المتحدة بأنها

المتحدة، والتي تسيطر على الخطاب الدولي، وتهدف الولايات المتحدة جزاء ذلك من أن الصعود الصيني يشكل تهديداً محتملاً على تصدّر الولايات المتحدة الأمريكية مكانتها العالمية.

المطلب الأول: التنافس الأمريكي - الصيني:

تشهد الساحة الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين تحولات في ميزان القوى وبزوغ قوى دولية جديدة تنافس على المكانة الدولية بعد أن منيت الولايات المتحدة بالفشل في حربها على أفغانستان والعراق، وتؤكد ذلك بعد تصدع النظام الرأسمالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، وأصبح النظام العالمي يتوجه نحو قيادة التتين الصيني كقوة عظمى، وتشكل العلاقات الأمريكية الصينية نموذجاً يجمع بين الصراع والتعاون والحذر، إذ تمتلك كل منهما أبعاد وعناصر القوة، فالولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم، تريد الاحتفاظ بالهيمنة على النظام الدولي، والصين بتقلها الديموغرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري المتزايد تعمل من أجل الوصول لقمّة النظام الدولي خلال منتصف هذا القرن⁽⁴⁶⁾.

إن المتنبع للعلاقات الأمريكية الصينية يمكن أن يرسم ملامح النظام الدولي الجديد في المرحلة المقبلة ضمن المسارات الآتية:

أولاً: المسار التعاوني: ثمة تقارب وتعاون صيني أمريكي سيحدث في المستقبل في ظل ترسيخ العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين، فالصين تعتمد أسواق الولايات المتحدة وتكنولوجياها العالية، بينما ترى الولايات المتحدة في الصين المكان المناسب لإقامة المشاريع الاستثمارية، حتى لا تسيطر عليها قوى اقتصادية أخرى منافسة خاصة اليابانية منها والأوروبية⁽⁴⁷⁾، وفي ظل تفعيل لغة الحوار والاعتماد على الدبلوماسية في حل القضايا العالقة بين البلدين، فالتقارب والتعاون يصب في مصلحة البلدين معاً، فالتعاون بينهما يحقق مكاسب لكل منهما فيمنع حدوث تحالف إستراتيجي صيني موجه ضد الولايات المتحدة، خاصة في ظل تطور العلاقات الصينية مع دول الجوار مثل اليابان التي افتتحت (1222) مشروعاً استثمارياً في الصين في نهاية 1999⁽⁴⁸⁾. ومع ذلك تسعى الصين إلى التعاون مع الولايات المتحدة لتحسين علاقاتها ودفعها في الإتجاه الصحيح. واعتبر الرئيس الصيني "سني جين بينغ" أن العلاقات الثنائية بين البلدين من أهم العلاقات الثنائية في العالم، رغم مرورها بمرحلة إضطرابات؛ لكنها تسير في الإتجاه الصحيح، وأوضح الرئيس الصيني أن

المعلومات، والولايات المتحدة لها سبق في ذلك لذلك فهي تتجنب الدخول معها فيما يمكن أن يؤثر سلباً على تلك الأهداف.

أما الهدف بعيد المدى للصين، فهو التحول إلى قطب عالمي رئيسي ينافس من موقع القوة الأقطاب الأخرى ولا سيما الولايات المتحدة، ليس من آسيا فحسب بل على الصعيد العالمي، وتتوقع الصين أن يكون عام 2050 هو عام تحوّل الصين إلى دولة عظمى وقطب جيوسياسي جديد.

وانطلاقاً من هذا التصوّر حددت الصين المهام الآتية⁽⁵³⁾:

- تأمين موقع الصين على المستويين العالمي والإقليمي بما يتيح أقصى حد ممكن لتنفيذ خطط التحديث والإصلاحات الضرورية.

- إقامة وتطوير تعاون اقتصادي وعلمي وتكنولوجي واسع مع بلدان جنوب شرق آسيا، وآسيا والمحيط الهادي.

- إقامة حزام للاستقرار الأمني على طول الحدود الصينية وإنجاز هذه العملية عبر عودة هونغ كونج ثم ماكاو واستعادة تايوان في المرحلة الأخيرة.

- السعي لضمان أطول فترة سلام ممكنة لإتاحة الفرصة لتحقيق الأهداف الصينية في ظروف سلمية.

- المساهمة في قيام نظام سياسي واقتصادي عالمي جديد يختلف عما تسعى إليه الولايات المتحدة. أي؛ أن هذا النظام الذي تسعى إليه يهدف إلى إلغاء مظاهر الهيمنة الأمريكية، وفتح الطريقة أمام لاعبين جدد.

المطلب الثالث: مستقبل النظام الدولي في ظل تنامي الدور الصيني كقوة عظمى

أصبح النظام السياسي الدولي ذات ملامح أكثر وضوحاً خاصةً بعد حاجة الأطراف الدولية القائدة كالولايات المتحدة بعد الأزمة المالية العالمية إلى دور الفاعلين الآخرين وإسهامهم في الجانب الاقتصادي، وكان ذلك واضحاً باجتماع الدول الكبرى في إطار مجموعة العشرين عام 2008، والتي أصبح لها وزناً متزايداً في إدارة الاقتصاد العالمي ولا سيما أنها تشمل أكثر الدول تأثراً في النظام الدولي. يشير معظم المختصين في العلاقات الدولية إلى أن هيكل النظام الدولي أخذ ينتقل منذ نهاية حقبة القطبية الثنائية من النمط شبه الإمبراطوري القائم على سيطرة قوة عظمى واحدة؛ أي الولايات المتحدة إلى نموذج انتشار القوة القريب بصورة أو أخرى من توازن القوى المحكوم بين عدد من الدول المتكافئة في القوة مثل: (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الصين، اليابان...)⁽⁵⁴⁾.

وتعتبر الصين من الدول التي تتمتع بعناصر قوة كثيرة

قائمة على التنافس، ومن ذلك ما فرضته الولايات المتحدة من عقوبات ضد الصين بعد قمع "ربيع بكين"، (حزيران/ يونيو 1989)، قرر الرئيس بوش في تلك الفترة اتخاذ جملة من العقوبات ضد الحكومة الصينية منذ الإعلان عن مجازر ساحة "تيان إن مين" في بكين، ومن جملة تلك العقوبات تعليق جميع مبيعات الأسلحة وجميع الاتصالات العسكرية مع الصين، ويطال هذا التعليق جملة من العقود تصل إلى (600) مليون دولار من العقود العامة و(155) مليون دولار من المبيعات التجارية الخاصة (أسلحة، ثلاثة أقمار صناعية للاتصال، وتجهيزات ملاحية للبوينغ (757) (51).

ورغم ذلك فإن هذا لم يؤدّ إلى تغيير فوري للخط السياسي القمعي للحكومة الصينية حيث كانت تُكثر من التوقيفات الجماعية عن العمل، والاعتقالات التعسفية ولكي يكون الضغط على حكومة بكين أقوى، صوت مجلس النواب والشيوخ على تعديل مشروع القانون، ثم ما لبثت أن رُفعت العقوبات في إشارة من الولايات المتحدة إلى أن الخط السياسي للإدارة الأمريكية قد تغير، حيث بدأ الرئيس الأمريكي بتفكيك نظام العقوبات باسم "المصلحة الوطنية الأمريكية".

ثم توالى الزيارات الرسمية بين الطرفين حتى اعتبرت الزيارة التي قام بها "جيمس بيكر" عام 1991، نصراً دبلوماسياً صينياً، مقابل تنازلات لم تبدّ جوهرية، إلا في مجال الانتشار النووي والبالستي⁽⁵²⁾.

ولا بدّ أن تكون الصين قد خرجت من هذه التجربة، وهي محمّلة بوجهات نظر خاصة بها، ولا يمكن لهذه التجربة من العقوبات أن تمر دون أن تأخذ منها الصين دروساً وعبراً يجعلها تعيد النظر في سياساتها الداخلية، والعمل على إصلاح الثغرات، وتزويد قناعة الولايات المتحدة بشكل مستمر أن الصين قوة لها دور إقليمي وعالمي لا يمكن تجاهله، كما أن الصين تنظر إلى الولايات المتحدة أنها القوة العظمى ذات المصالح الكبرى الممتدة على مناطق واسعة، وأنها تحاول البقاء على نظام القطب الواحد، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة ترى الصعود الصيني قد يهدد مصالحها الحيوية، وبالتالي أمنها القومي - على المدى المنظور - في حين أن الصين تسعى نحو وجود عالم متعدد الأقطاب، فيه توازن بين القوى المختلفة. وتنتهج الصين علاقات تستند إلى تحقيق مصالحها الوطنية من خلال إتباع سلوكيات يمكن وصفها بالتوافقية والدبلوماسية والتعاونية مع جميع دول العالم بما فيها الولايات المتحدة، فالصين بحاجة إلى مناخ سلمي للسير في عجلة تطوير الذات وإتمام البناء الاقتصادي والتطور السياسي، كما أن الصين بحاجة كذلك إلى الأسواق الخارجية، والتكنولوجيا، ومصادر

المؤشرات السابقة نرى أن القوة والتصاعد الصيني في الساحة الدولية يتزايد، لذلك بدأت الولايات المتحدة، بإتباع نهج إستراتيجي يبنى على أساس وضع منطقة الشرق الأوسط بين ثلاث قوى إقليمية غير عربية - إسرائيل، تركيا، إيران -، على أن تنحاز إيران للمشروع الغربي، وتتخلى عن برنامجها النووي، والتوجه نحو الإحاطة بالصين بسبب استثماراتها وسيطرتها على أرياح السوق. ورأت الصين أن عليها التوجه نحو الجنوب وبالتحديد أمريكا اللاتينية وإفريقيا، إذ بلغت استثماراتها لسنة 2012 ما يقدر بـ 10 مليارات دولار، في حين بلغت الاستثمارات الأمريكية في أفريقيا في ذات العام 4 مليارات. ذهبت أساساً للمجالات الأمنية والعسكرية⁽⁵⁷⁾.

ثانياً: التحديات التي تواجه الصين في ظل بروزها كقوى عظمى:

ثمة تحديات كثيرة قد تواجهها الصين، وهذه التحديات متشعبة تشمل أكثر من مجال لكن أبرزها:

- زراعياً:

- العمل على تحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة حيث تعتبر المياه هي المحدد الرئيسي للزراعة في الصين، فمناطق كثيرة في سهول الصين الشمالية لا يمكن زراعتها بطاقتها الكاملة بسبب نقص المياه.

- حل الاختناقات في البنية الأساسية والتكنولوجية، خاصة فيما يتعلق بالنقل والموانئ والسكك الحديدية، حيث يقول الصينيون أن رحلة إلى شوان أصعب من رحلة إلى السماء.

- توسيع الحيازة لكل مزارع.

- اقتصادياً:

- الحد من التدخل الحكومي في قطاع الحبوب، إذ يسمح للفلاحين بنسبة صغيرة من البيع بسعر السوق مما ينعكس سلباً على الإنتاج.

- يذهب البعض إلى أن الصعود الصيني سوف يواجه مجموعة من المعوقات قد تمثل نقاط ضعف وتحول دون تقدمها بالصورة المأمولة:

- التلوث: هي الدولة الثانية بين أكثر الدول التي تنتج الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

- تناقص في مصادر الطاقة: التخوف من عودة تايوان للحياة من جديد⁽⁵⁸⁾.

- ضرورة توفير الغذاء لأكثر من مليار وثلاثمائة وستين مليون مواطن، ومع تحسن مستوى المعيشة ازداد استهلاك الأفراد للطعام النوعي، فانقرضت الصورة النمطية للفلاح الصيني، ولا تزال حصة الشعب الصيني من الاستهلاك العالمي متدنية حوالي (5.4%) فقط⁽⁵⁹⁾.

تؤهّلها للعب دور فاعل في الساحة الدولية بسبب امتلاكها العديد من عناصر القوة على كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية، ويمكن تصنيفها أنها الأولى عالمياً من حيث النمو الاقتصادي والثالثة عالمياً من حيث الناتج القومي الإجمالي، والثانية من حيث مجمل الإنفاق العسكري، إضافة إلى تمتعها بقوة بشرية هائلة تزيد من حضورها دولياً، ويلعب المحدد البشري دوراً هاماً، حيث يفوق تعداد الصين ملياراً وثلاثمائة مليون نسمة، ما يؤهلها لأن تكون سوقاً واسعة تستوعب السلع المحلية، والعالمية، لذلك تتجه إلى الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الإشتراكي أو ما أطلق عليه "سياسة المشي على ساقين" التي كان من أهم نتائجها أن احتلت المرتبة الثانية ضمن أكبر اقتصاديات العالم، وإنطلاقاً من تلك القوة وسعت الصين من فاعليتها ونفوذها في كثير من المناطق، فقد عملت على توسيع نفوذها في الشرق الأوسط مثل الدول العربية وإسرائيل⁽⁵⁵⁾.

أولاً: دور الصين في النظام الدولي:

ويمكن تحديدها في العوامل الخارجية ودورها في دفع عملية التحول ويمكن تحديد أبرز العوامل الخارجية ودورها في مسيرة التحول التنموي والديمقراطي في الصين:

أولاً: في عودة كل من هونج كونج ومكاو إلى الصين، وتطبيع العلاقات الأمريكية الصينية وتأثيرها على التحول الديمقراطي في الصين. فنجحت تجربة العودة في نجاح المبدأ الذي وصفه الزعيم الصيني الراحل "دنج شياو بينغ" وهو مبدأ "دولة واحدة ونظامين"، والذي تقضي بأنه لا مانع من أن يكون بر الصين الرئيسي إشتراكياً بينما تتمتع بعض أجزائه بنظام اقتصادي مغاير ومختلف وهو النظام الرأسمالي أو رأسمالية الدولة، ويعزز من هذا النجاح كون هاتين التجريبتين لم تعقبهما مشاكل سياسية أو اقتصادية، ذات تأثير بالغ وهذا شجع على العمل على استعادة تايوان.

ثانياً: إتجاه العلاقات الأمريكية الصينية نحو التطبيع السياسي إذ تتركز وجهة النظر الصينية على الاهتمام باستقرار وتطوير العلاقات الصينية الأمريكية لكنها لا تعترف بما يسمى "بالدول القائدة" أو "الدول التابعة" كما أنها تعارض مبدأ فرض الهيمنة الأمريكية لما له آثار سلبية على العلاقات بين البلدين والعلاقات الدولية عموماً⁽⁵⁶⁾.

ثالثاً: إضافة إلى المحدد البشري، واتجاهها نحو اقتصاد السوق، فإن هذا جعلها ضمن أكبر اقتصاديات العالم، وتشير التوقعات إلى أنه بنهاية 2028 يتوقع أن يصل إجمالي الناتج المحلي إلى 33 تريليون دولار، فيما سيقدّر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بـ (3 تريليون دولار)، ومن خلال كل

جغرافية سياسية جديدة، فبروز الصين سوف يساهم بتحديد طبيعة النظام السياسي الدولي وبما يفرضه القادمون الجدد على الساحة الدولية⁽⁶⁴⁾.

خاصة وأن ثمة تحالفات قد تنشأ بين القوى الكبرى مثل الصين وروسيا على سبيل المثال تثير مخاوف الولايات المتحدة؛ إذ يشكل التقارب بين البلدين "... إنذاراً إلى أمريكا كي لا تتكلم كثيراً على عداء مستحكم بين البلدين"، على حد قول هنري كيسنجر، وتذكر واشنطن أنها المقصودة بما ذكره البيان الروسي - الصيني المشترك عن "... إرادة الهيمنة والضغط المتكررة على الدول" وعن ضرورة بناء عالم متعدد الأقطاب⁽⁶⁵⁾.

ويرى الكثيرون أن استمرار الصين كقوة كبرى لا يعني بالضرورة سعيها إلى تسيد النظام السياسي الدولي لأن النموذج التاريخي الصيني لا يدل على دولة ذات نزعة توسعية إلا أن قاعدة الثقافة السياسية للمجتمع والنخبة الحاكمة في الصين تشير إلى أن الصين لا تميل لأن تصبح قوة كونية في المدى الزمني المنظور بمقدار ما تسعى لأن تحقق لنفسها "احتراماً دولياً" لكنها لن تتوانى عن السعي إلى تحقيق مركزيتها الإقليمية وتوظيف هذه المركزية الإقليمية⁽⁶⁶⁾.

يضاف إلى ذلك أن سعي الصين إلى بقائها كقوى كبرى في الساحة الدولية يوازيه أطراف أخرى مثل روسيا والهند لأن تصبح قوة فاعلة ومؤثرة في الساحة الدولية، وعليه فإن نمط توزيع القوة في النظام الدولي سوف تكون أشبه بما يمكن وصفه بالتعادل النسبي في مكونات القوة، هذا التعادل النسبي سوف يفضي إلى وجود فواعل دولية ولكن في نفس الوقت سوف تبقى الولايات المتحدة واحدة من أهم الأطراف الدولية الفاعلة على الرغم من تمكن جمهورية الصين الشعبية حسب الآراء عام 2025م إلى أن تصبح قوة عظمى على الساحة الدولية، ويرجع ذلك إلى أنها صاحبة أكبر اقتصاد عالمي ونجاحها في تعزيز الرابطة الأطلسية عبر التوسع في استخدام حلف الناتو في العمليات العسكرية يضاف إلى ذلك كله تمتعها بقوة عسكرية غير مسبوقه وإدراكها حجم وقوة الصين وطريقة مواجهة ذلك فقد أشار الرئيس الأمريكي السابق (جورج دبليو بوش) إلى أن العلاقة بين البلدين ستقرر "بالمناصفة الإستراتيجية والتنافس في آسيا".

وعليه فإن ملامح النظام السياسي الدولي وفق ذلك الاتجاه، تتحدد بأن الأطراف الدولية مهما بلغت من القوة فإن التوزيع النسبي لمكونات القوة سيفضي إلى أشبه بالتكافؤ النسبي، وهذا التكافؤ سيقود الأطراف الفاعلة في المحصلة النهائية إلى إدراك قوة كل من الآخر وبعدها ستشكل طبيعة وشكل النظام الدولي

- بدأت الشيخوخة تغطي على النسيج العمري في الصين، فهناك نحو (200) مليون تخضت أعمارهم عتبة الستين عاماً، في بلد يبلغ فيه متوسط العمر الخامسة والسبعين، وهذه الشيخوخة تشكل عبئاً كبيراً يرهق كاهل الدولة والمجتمع الصيني معاً، ومن أهم أسبابها سياسة إنجاب الولد الواحد، بحيث باتت العائلة الصينية مكونة من شاب أو شابة وكهلين، وهذا من شأنه أن يؤثر في كفاءة وقدرة الأيدي العاملة على العطاء بوقت وجهد أقل.

- على الرغم من تبوء الناتج القومي الصيني المرتبة الثانية عالمياً، إلا أن دخل الفرد لا يتعدى الستة آلاف دولار سنوياً، مقابل سبعة وأربعين ألف دولار لنظيره الأمريكي.

- مشكلة الحدود:

- لدى الصين مشاكل حدودية بحرية مزمنة مع كل من اليابان وفيتنام والفلبين وتايوان، ورغم تمسكها بالجزر والمياه المتنازع عليها فهي تسعى إلى تجنب الاصطدام والوقوع في توترات من شأنها التأثير على استقرار البيئة الإستراتيجية المحيطة بها⁽⁶⁰⁾.

ثالثاً: مستقبل النظام السياسي الدولي في ظل بروز الصين كقوة عظمى:

يرى المختصون في حقل العلاقات الدولية أن تغيرات جوهرية أصابت هيكل النظام الدولي الذي أخذ ينتقل من النمط شبه الإمبراطوري القائم على سيطرة عظمى واحدة؛ أي الولايات المتحدة، إلى نموذج انتشار القوة القريب من توازن القوى المحكوم بين عدد من الدول المتكافئة في القوة مثل (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الصين، اليابان، روسيا، الهند...) ⁽⁶¹⁾. يذهب بعض المحللين إلى أن الأزمات التي تعاني منها الولايات المتحدة اقتصادياً وسياسياً قد ساهمت في تراجع قدرتها في تسوية النزاعات الدولية والإقليمية، وبروز قوى إقليمية جديدة وطامحة كالصين، وروسيا والاتحاد الأوروبي والهند إلى تصاعد دور هذه القوى⁽⁶²⁾.

ومنذ أن أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى المسيطرة في العالم خلال مدة ما بعد انتهاء الحرب الباردة سعت إلى المحافظة على نظام سيطرة عالمي، إلا أنه لم يكن من السهل المحافظة على هذا المشروع، فقد باتت الصين لاعباً يتمتع بتأثير واسع ويفرض تحدياً كبيراً لهذا يرى الكثيرون أن على الولايات المتحدة الأمريكية إدراك قوة الآخر وعدم تجاهلها لأن مستقبل النظام الدولي سيتحدد في ظل استمرار الصين كقوة فاعلة ومؤثرة في النظام الدولي⁽⁶³⁾.

ولأن التهديدات الجديدة تفرض تغليب مصلحة التعاون بين الأطراف الفاعلة، وأن بروز الصين قوة عالمية جديدة خلق

القائم على التعدد في أطرافه⁽⁶⁷⁾.

الخاتمة

إن مستقبل النظام السياسي الدولي يتحدد حسب طبيعة سياسات الفاعلين الدوليين، وفي ظل ذلك فإن الصين تعدّ طرفاً دولياً فاعلاً بسبب ما تمتلكه من مقومات وأبعاد عسكرية، واقتصادية، وبشرية؛ أي أن نمط توزيع القوة في الصين يسير بشكل متوازٍ أي أن قوتها الاقتصادية توازي قوتها العسكرية، وتعدّ من الأطراف الدولية الفاعلة في الساحة الدولية مستغلة مصادر قوتها لحصر الإنفراد الأمريكي بزعامه العالم خاصة في ظل ما تشهده الساحة الدولية من تحولات في ميزان القوى وبزوغ قوة دولية جديدة تتنافس على المكانة الدولية بعد فشل الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب؛ لذا تغيّر الخطاب العام الصيني-الأمريكي فكان يزوج بين الصراع والتعاون والحذر والحوار حسب ما تقتضيه مصالح الطرفين، وفي الآونة الأخيرة لعبت القيادة الصينية دوراً هاماً في توجيه السياسة الخارجية الصينية نحو العقلانية وتجنب سياسة العنف، لأن ثمة مؤثرات داخلية وخارجية تؤثر على عملية صنع القرار، وأخذت السياسة الخارجية الصينية تؤثر في مستقبل النظام السياسي الدولي من خلال التأثير في العلاقات الدولية من خلال انضمامها إلى منظمة التجارة الدولية، ومنظمة أوبك، ومنظمة شنغهاي، وحافظت على استمرارية أهداف سياستها

الخارجية التي أتمت بالتعقل والترتّب في اتخاذ القرارات؛ فتمكنت بذلك من السير قدماً في تحقيق معدلات نمو اقتصادي، وتمكنت من استرجاع بعض أقاليمها المنفصلة، ووحدة أراضيها، إن مثل هذه السياسات المخطط لها تجعل الصين ضمن إطار يتسم بالمصادقية والموضوعية، مما يجعلها طرفاً دولياً فاعلاً مؤثراً في الساحة الدولية.

نتائج البحث:

1. تعتبر الصين قوة اقتصادية لها مكانتها في الساحة الدولية وهذه القوى تتزايد بشكل مستمر.
2. تلعب الصين دوراً مؤثراً في النظام العالمي وهذا الدور أخذ بالتزايد لا سيما أن العالم سيكون أكثر تعقيداً بتفاعلاته السياسية والاقتصادية، مع بروز قوى عظمى جديدة تعتبر الصين أبرزها.
3. إن الدور الريادي الذي تلعبه الصين في الساحة الدولية يجعل الولايات المتحدة مجبرة على إقامة شراكة هادئة مع الصين لتجنب دخول الولايات المتحدة الدخول في نزاعات إستراتيجية يمكن أن تؤثر على مكانتها العالمية.
4. في ظل بروز قوى عظمى جديدة، سيكون للصين دور مستقبلي مؤثر في النظام العالمي، الذي سيشهد سيناريوهات تبنى إستناداً إلى توزيع القوى. قد يكون الدور القادم آسيوياً بزعامه الصين.

الهوامش

- www.alghad.com وصعود لاعبين جدد
- (7) للمزيد أنظر: كوثر عباس الربيعي، مروان سالم العلي، مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية، الاتحاد الأوروبي أنموذجاً، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهريين، العدد 26، 2012.
 - (8) فكرت نامق عبد الفتاح، الولايات المتحدة الأمريكية والإرهاب، مجلة قضايا سياسية، العدد (2)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، بغداد، 2002، ص42.
 - (9) فكرت نامق عبد الفتاح، المرجع السابق نفسه، ص48.
 - (10) عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1997، ص ص37-50.
 - (11) عبد العزيز حمدي عبد العزيز، "قوة الصين النووية ووزنها الإستراتيجي في آسيا"، السياسة الدولية، عدد 145، سبتمبر 2001، ص81.
 - (12) المرجع السابق نفسه.
 - (13) محمود خليفة جودة، أبعاد وتداعيات الصعود الصيني في
 - (1) جابر سعيد عوض، إقتراب تحليل النظم في علم السياسة، ندوة إقترابات البحث في العلوم الإجتماعية، 1992، ص20.
 - (2) مصطفى علوي، القطب المنفرد: الولايات المتحدة الأمريكية، والتغير في هيكل النظام العالمي، المركز العربي للبحوث 2015/1/10، متاح على الرابط: <http://www.acrseg.org/> 36519.
 - (3) زياد حافظ، قمة العشرين بعيون الجغرافيا الاقتصادية والعسكرية والتنافس الدولي، مجلة البناء، العدد 2196، 2016/10/8، متاح على الرابط: <http://www.al-binaa.com>.
 - (4) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، جامعة القاهرة، 1983، ص81.
 - (5) عبد الرحمن ناصر، من يدير العالم؟ (ما هو النظام العالمي الجديد)، متاح على الرابط: www.sasapost.com.
 - (6) النظام الدولي بعد الحرب الباردة، تحولات مفهوم القوة

- (33) Isabelle Cardonier. "Linde Etlachine: Larevalite dede4X" Defense Nationale. 55, annee,n 10/October, 1997, P.128
- (34) الصين، زيادة جديدة بالإتفاق العسكري، متاح على الرابط: www.Skynewsarabic
- (35) عبده جاد الله، الصين والولايات المتحدة، صراع العمالة ويوارد الحرب الباردة الثانية، الملف الإستراتيجي، ج1، متاح على الرابط: http://politicalplatform.wordpress.com
- (36) مركز دراسات الصين وآسيا، الأسلحة الصينية، متاح على الرابط: www.chinasia-rc.org
- (37) عبد العزيز حمدي عبد العزيز، "قوة الصين النووية ووزنها الإستراتيجي في آسيا"، مرجع سابق، ص81.
- (38) حنان قنديل، القوة الصينية الصاعدة، المخاوف والآمال، دراسة في نظريات الصعود الصيني، هدى منكبس وخديجة عرفة (محرران)، الصعود الصيني، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2006، ص45.
- (39) خالد رحموني، الصين والصعود إلى القمة "تأملات في نموذج تنموي فريد" على الرابط: www.nama-center-c.22/11/2012
- (40) محمد السيد سليم، آسيا والتحويلات العالمية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، 1998، ص130.
- (41) محمد سلامة، الإصلاح والإفتتاح سر تفوق الاقتصاد الصيني، متاح على الرابط www.chinatoday.com
- (42) محمد خواجه، مرجع سابق، ص143.
- (43) خليل حسن، "2011"، الحداثة الصينية والنظام العالمي الجديد، صحيفة إيلاف، لندن، 12 فبراير، على الرابط: elaph.com/webopinion,2002
- (44) Lesprincipesde La Politique Etrangere de la chine. http://French.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter40201.htm
- (45) وليد عبد الحي وآخرون، آفاق التحويلات الدولية المعاصرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002، ص30.
- (46) للمزيد أنظر: أحمد عبد الرحيم خلايلة "2011"، العرب والتأثير في النظام العالمي، مجلة دراسات دولية، العدد 21، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني، ص86، ص87.
- (47) بريس هارلاند، "من أجل صين قوية"، السياسة الدولية، العدد 107، 1994، ص306.
- (48) سونج بوم آهن، "الصين كرقم واحد"، الثقافة العالمية: عدد 114، سبتمبر 2002، ص136.
- (49) Arabic.news.cn.2015,09-26
- (50) محمود خليفة جودة، مسارات التنافس الأمريكي الصيني الحوار المتمدن، العدد 3432، 2011/7/20.
- (51) ماري هيلين لابيئة، الصراع الاقتصادي في العلاقات الدولية، تعريب حسين حيدر، بيروت، لبنان، د.ت، ص63.
- النظام الدولي (1990-2010)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، على الرابط: www.democraticac.de/wordpress/archhives/6/3/2014
- للمزيد أنظر: أحمد عبد الرحيم الخلايلة، العرب والتأثير في النظام العالمي، مجلة دراسات دولية، العدد 21، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني، عام 2001.
- (14) محمد إبراهيم السقا، كيف أصبح الاقتصاد الصيني أكبر اقتصادات العالم؟ متاح على الرابط: www.alarabya.net
- (15) محمود خليفة جودة، مرجع سابق.
- (16) محمد خواجه، الصين وتحديات كبرى وآمال واعدة، شؤون الأوسط، العدد 144، شتاء 2013، ص141.
- (17) محمد خواجه، المرجع السابق نفسه.
- (18) طوني سايش، العولمة والحكم والدولة السلطوية، الصين، في: الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تعريب، محمد شريف الطرح، مكتبة العبيكان، د.ت، ص300.
- (19) مغاوري شلبي علي، الصين والتجارة الدولية، السياسة الدولية، العدد 173، 2008، المجلد 43، ص86.
- (20) هدى منكبس، خديجة عرفة، الصعود الصيني، مركز الدراسات الآسيوي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص112.
- (21) مغاوري شلبي علي، الصين والتجارة الدولية، السياسة الدولية، العدد 173، 2008، المجلد 43، ص86.
- (22) شريفة عبد الرحيم، الصعود الصيني، الأهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد 126، 30 أغسطس، 2010.
- (23) بوارد جديدة على تباطؤ الاقتصاد الصيني، على الرابط: www.bbc.com/arabic/business/2015/09/150913
- (24) جيفري ساكس، الاقتصاد الصيني في مواجهة الضغوط الأمريكية، على الرابط: www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/10/21
- (25) أناتول كالتسكي، هل يشعل الاقتصاد الصيني أزمة عالمية جديدة، على الرابط: www.arabyanews.com/porta/news
- (26) جيفري ساكس، الاقتصاد الصيني في مواجهة الضغوط الأمريكية، على الرابط: www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015
- (27) مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص91.
- (28) نجلاء الرفاعي البيومي، "الصين"، في محمد السيد سليم، نيفين مسعد، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، مصر، ط1، 1997، ص136.
- (29) المرجع السابق نفسه.
- (30) محمود خليفة جودة، مرجع سابق.
- (31) عبد العزيز حمدي عبد العزيز، قوة الصين النووية ووزنها الإستراتيجي في آسيا، مرجع سابق، ص81.
- (32) طوني سايش، العولمة والحكم والدولة السلطوية، مرجع سابق، ص291.

- (52) ماري هيلين لابيّة، المرجع السابق نفسه، ص65، ص66.
- (53) محمد سعد أبو عامود، العلاقات الأمريكية الصينية، السياسة الدولية، العدد 145، 2001، ص98.
- (54) محمد عبد الشفيق عيسى، بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي، محاولة موجزة في تصنيف العالم، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 532، 2011، ص149.
- (55) أنظر: أحمد كرفاح، هل تستطيع الصين العالم من نظام أحادي القطبية؟ متاح على الرابط: <http://www.djazirnews.info/analyse/38-2009-03-26-18>.
- (56) خالد رحموني، الصين والصعود إلى القمة "تأملات في نموذج تنموي فريد"، مرجع سابق.
- (57) سامي السلامي، الصراع الصيني الأمريكي، الحرب الهادئة، www.raialyoum.com.sep.204.
- (58) مدحت أيوب، الاقتصاد الصيني ومخاطر التحول عن الزراعة السياسة الدولية، العدد 173، 2005، المجلد 43، ص96.
- (59) مدحت أيوب، مرجع سابق.
- (60) محمد خواجه، مرجع سابق، ص144، ص145.
- (61) محمد عبد الشفيق عيسى، مرجع سابق، ص149.
- (62) صابر رمضان، قراءة في مستقبل النظام الدولي، الولايات المتحدة والقوى الصاعدة نزاع أم شراكة، في: دنيا الوطن، 2015/10/20.
- (63) Bonnie Glaser and Jan James Nolt, "Strategic Partnership or Strategic Competition, (Washington, DC: Foreign Policy Ifocus, November 28, 2006). Available at: <http://www.fpif.org/regions/asiapacific>
- (64) Elexander T. J. Lennon and Amanda Kozlowski, Global Powers in the 21st Century CSISA, Washington Quarterly Reader. Available at: <http://mitpress.mite.edu/0262622181>.
- (65) محمد دياب، العلاقات الروسية - الصينية: الغلبة للشراكة الإستراتيجية، شؤون الأوساط، العدد 62، مايو 1997، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ص89.
- (66) وليد عبد الحي، العلاقات العربية الصينية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 322، 2005م، ص51.
- (67) محمد ياسين خضير، مرجع سابق، ص179، ص180.

المصادر والمراجع

- فريد" على الرابط: www.nama-center-c.22/11/2012
- خليل حسن (2010)، الحداثة الصينية والنظام العالمي الجديد، صحيفة إيلاف، لندن، 12 فبراير، على الرابط: elph.com/webopinion.2010
- سونج بوم آهن (2002)، الصين كرقم واحد، الثقافة العالمي، عدد 114، سبتمبر، ص136.
- شريفة عبد الرحيم (2010)، الصعود الصيني، الأهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد 126، 30 أغسطس.
- طوني سايش، العولمة والحكم والدولة السلطوية، الصين، في: الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تعريب، محمد شريف الطرح، مكتبة العبيكان، د.ت، ص300.
- عبد العزيز حمدي عبد العزيز (2001)، "قوة الصين النووية ووزنها الإستراتيجي في آسيا"، السياسة الدولية، عدد 145، سبتمبر، ص81.
- عبد القادر محمد فهمي (1997)، النظام السياسي الدولي، دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ص37-50.
- عبد جاد الله، الصين والولايات المتحدة، صراع العمالة وبوادر الحرب الباردة الثانية، الملف الإستراتيجي، ج1، متاح على الرابط: <http://politicalplatform.wordpress.com>
- عبير عبد الحلیم، التنين الصيني: التحدي الإستراتيجي الجديد القديم للغرب، على الرابط: www.silronline.org/alabwab/
- أحمد عبد الرحيم الخلايلة (2011)، العرب والتأثير في النظام العالمي، مجلة دراسات دولية، العدد 21، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني، ص86.
- أناتول كالتسكي، هل يشعل الاقتصاد الصيني أزمة عالمية جديدة، على الرابط: www.arabyanews.com/porta/new
- أحمد كرفاح، هل تستطيع الصين العالم من نظام أحادي القطبية؟ متاح على الرابط: <http://www.djazirnews.info/analyse/38-2009-03-26-18...>
- بريس هارلاند (1994)، من أجل صين قوية، السياسة الدولية، العدد 107، ص306.
- بوادر جديدة على تباطؤ الاقتصاد الصيني، على الرابط: www.bbc.com/arabic/business/2015/09/150913
- جيفري ساكس، الاقتصاد الصيني في مواجهة الضغوط الأمريكية، على الرابط: www.aljazeera.net/news/ebusiness/
- 2015/10/21
- حنان قنديل (2006)، القوة الصينية الصاعدة، المخاوف والآمال، دراسة في نظريات الصعود الصيني، هدى منكيس وخديجة عرفة (محررتان)، الصعود الصيني، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ص45.
- خالد رحموني، الصين والصعود إلى القمة "تأملات في نموذج تنموي

ميشال يمين (1997)، عودة السياسة الروسية إلى الجوار الجنوبي الشرقي، شؤون الأوساط، العدد 63، ص17.

نجلاء الرفاعي البيومي (1997)، "الصين"، في محمد السيد سليم، نيفين مسعد، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، مصر، ط1، ص136.

النظام الدولي بعد الحرب الباردة، تحولات مفهوم القوة وصعود لاعبين جدد www.alghad.com

هدى منكيس، خديجة عرفة (2006)، الصعود الصيني، مركز الدراسات الآسيوي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص112.

هيثم قطب، كيف تغير الصين النظام العالمي، على الرابط: www.sasapost.com/how...

وليد عبد الحي وآخرون (2002)، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، ص30.

وليد عبد الحي (2005)، العلاقات العربية الصينية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 322، ص51.

Bonnie Glaser and Jan James Nolt. (2006) "Strategic Partnership or Strategic Competition, (Washington, DC: Foreign Policy Ifocus, November 28, 2006) Available at: <http://www.fpip.org/regions/asiapacific>.

Elexander T. J. Lennon and Amanda Kozlowski, Global Powers in the 21st Century CSISA, Washington Quarterly Reader. Available at: <http://mitpress.mite.edu/0262622181>.

Isabelle Cardonier. (1997) "Linde Etlachine: Larevalite dede4X" Defense Nationale. 55, annee,n 10/October, , P.128.

John Faust, and Judith Kornerbirg, (1995) "Chaina World Politics", Lynne Rienner Publishers, London, P.P. 97.

Lesprincipesde La Politique Etrangere de la chine. <http://French.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter40201.htm>

Zbigniew Brzezinski, (1991) "Selective Global Commitment", Foreign Affairs, Vol., 70, ISSU, 4, Fall, P.P.46.

فكرت نامق عبد الفتاح (2002)، الولايات المتحدة الأمريكية والإرهاب، مجلة قضايا سياسية، العدد (2)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، بغداد، ص48.

كوثر عباس الربيعي، مروان سالم العلي "2012"، مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية، الاتحاد الأوروبي أنموذجاً، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهريين، العدد 26، ص1.

ماري هيلين لابيّة، الصراع الاقتصادي في العلاقات الدولية، تعريب حسين حيدر، بيروت، لبنان، د.ت، ص63.

محمد السيد سليم (1998)، آسيا والتحويلات العالمية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، ص130.

محمد حسنين هيكل "2003"، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، ط2، ص128.

محمد خواجه (2013)، الصين وتحديات كبرى وآمال واعدة، شؤون الأوساط، العدد 144، ص141.

محمد دياب (1997)، العلاقات الروسية - الصينية: الغلبة للشراكة الإستراتيجية، شؤون الأوساط، العدد 62، مايو، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ص89.

محمد سعد أبو عامود (2001)، العلاقات الأمريكية الصينية، السياسة الدولية، العدد 145، ص98.

محمد عبد الشفيق عيسى (2011)، بعض التطورات الأخيرة في هيكل النظام الدولي، محاولة موجزة في تصنيف العالم، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 532، ص149.

محمد ياسين خضير (2013)، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، المجلة السياسية الدولية، العدد 124، السنة التاسعة، الجامعة المستنصرية، ص151.

محمود خليفة جودة، أبعاد وتداعيات الصعود الصيني في النظام الدولي (1990-2010)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، على الرابط: www.democraticac.de/wordpress/archhives/6/3/2014

محمود خليفة جودة (2011)، مسارات التنافس الأمريكي الصيني، الحوار المتمدن، العدد 3432، 2011/7/20.

مدحت أيوب (2005)، الاقتصاد الصيني ومخاطر التحول عن الزراعة، السياسة الدولية، العدد 173، المجلد 43، ص96.

مغاوري شلبي علي (2008)، الصين والتجارة الدولية، السياسة الدولية، العدد 173، المجلد 43، ص86.

New International Order in light of the Emergence of Rising Powers (China's Model 1991-2015)

*Ahed Al Mshakbeh, Sayel Al Serhan**

ABSTRACT

The study aimed to highlight China's status as agents active and influential in the New International Order, the study curriculum systems analysis theory was used because of the ability of this approach to highlight the role that China can play and change the features of future the international system depend on growing military, economic and political power.

-The study answered the central question " What is the role of China in the new international order in the light of the holdings of the ingredients to play that role, and What is the future of the international political system in light of the emergence of China's emerging powers"?.

The study dealt with it in economic terms, where China is experiencing unprecedented growth, and political issue. China has completed the construction of its own power, regional, and striving for years to build its international profile, a strong candidate to contribute to the possibility of change in the international order form.

The study concluded main general results: That China was able to secure the site at the global and regional levels, allowing the maximum extent possible to implement the main necessary modernization and reform plans. And the establishment of wide cooperation with Asia and Southeastern Asia countries in development of science, technology and economic.

Keywords: New International Order in light. Rising Powers.

* Bayt Al-Hekmah, Al al-Bayt University, Jordan. Received on 15/8/2016 and Accepted for Publication on 26/10/2016.